دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور المنظمات غير الحكومية في إدارة تعليم الكبار بمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة
المصدر:	آفاق جديدة فى تعليم الكبار
الناشر:	جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار
المؤلف الرئيسي:	قاسم، محمد فتحي
المجلد/العدد:	ع 9
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	يوليو
الصفحات:	224 - 306
رقم MD:	82391
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	تنمية الموارد البشرية، مصر، السياسة التعليمية، تمويل التعليم، محو الأمية، تعليم الكبار، التنمية المستدامة، الدول النامية، الدول الصناعية، القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية، المجتمع المدني، المنظمات الدولية، اليونسكو
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/82391

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

"دور المنظمات غير الحكومية في إدارة تعليم الكبار بمصر

في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة"

إعداد

د. محمد فتحي قاسم

أستاذ مساعد بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

مقدمة:

تواجه كافة المجتمعات عددا من التحولات المتداخلة واسعة النطاق وعميقة التأثير على نطاق العالم، وإذا كان التعليم يعد من الأنظمة المجتمعية الفرعية التي تؤثر وتتأثر بالمتغيرات المجتمعية إلا أنه الآن يواجه على مستوى العالم فترة تغيير وتكيف لا مثيل لها في تقدمه نحو بناء مجتمع قائم على الأساس المعرفي، لذا لا تستطيع المؤسسات التعليمية وغيرها من الوسائط التربوية بالمجتمع مواجهة ذلك ما لم تتخل عن نظم تعليمها التقليدية، وتتحدث إدارة التعليم بها، الأمر الذي ثبت معه وبه ضرورة تفعيل تعليم الكبار من خلال تفعيل إدارته، وذلك لما له من جدوى عميقة الأثر في تحقيق التنمية الشاملة لأي مجتمع[١]. ويرتبط تعليم الكبار بمفاهيم عديدة مثل: التعليم مدى الحياة، والتعليم المطور وهو في جوهره إقرار لأهمية التعليم والتعليم الذي يحدث خارج حدود المؤسسات التعليمية المتعارف عليها [٢].

ومنذ حقبة السبعينات أصبحت هناك أربع سمات أساسية مصاحبة للتعليم غير الرسمي، منها أنها تتمثل في مراعاة الحاجات الخاصة بالفئات المحرومة من التعليم، والاهتمام بالفئات المختلفة من الأشخاص، والتركيز على تحقيق بعض الغايات المحددة مسبقا، والمرونة في أسلوب التنظيم والإدارة والطرق المتبعة في إدارة هذا النوع من التعليم.[٣] ويختلف تعليم الكبار عن التعليم الرسمي، في أن التعليم الرسمي عبارة عن نظام هرمي مرتب بصورة منطقية يبدأ بالمدرسة الابتدائية وينتهي بالجامعة، ويشمل هذا النظام على العديد من البرامج المتخصصة والمؤسسات الخاصة بالتدريب المهني والتكنولوجي، أما تعليم الكبار فهو أي نشاط تعليمي منظم يحدث خارج التعليم الرسمي سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جزءيا في نشاطات أخرى أكثر شمولا واتساعا، وهو عبارة عن عملية تستمر مدى الحياة، ويكتسب فيها الأفراد كافة الاتجاهات والقيم والمهارات من خلال الخبرات الحياتية اليومية، ويعتبر هذا تصنيفا إداريا، حيث إن التعليم الرسمي يرتبط بالمدارس ومؤسسات التدريب، أما تعليم الكبار فيرتبط بالمنظمات المدنية، ومع الأسرة والزملاء ووسائل الإعلام، وتجدر الإشارة إلى الجانب الأكثر وضوحا فيما يتعلق بالإدارة والإشراف المؤسسي [٤].

وتعليم الكبار هو التعليم الهادف المنظم الذي يقدم للبالغين والراشدين، أو الكبار غير المقيدين في مدارس نظامية من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم، أو تغيير اتجاهاتهم وبناء شخصياتهم [٥].

ولتعليم الكبار وظائف ثلاث:

الوظيفة الأولى، وتتمثل في توفير الفرص التعليمية للصغار الذين لم يستكملوا المرحلة الأولى أو الثانية من تعليمهم.

الوظيفة الثانية، وهي تدريب أو إعادة تدريب للعمالة المختلفة.

الوظيفة الثالثة، هي عمليات الاستنارة الفكرية لأفراد المجتمع، وهي تحدث في البلاد ذات النظم القومية والمتقدمة [٦].

وقد اشتدت الدعوة منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي إلى مشاركة كافة القوى في المجتمع المدني لتسهم في صياغة الإستراتيجيات التعليمية، فالحكومة مهما رصدت من مبالغ لإصلاح التعليم وتحقيق التنمية لا يمكنها أن تفي بمتطلبات العملية التعليمية، واستيعاب كافة الفئات في التعليم وتحقيق التعليم المستمر [٧]. ولا تتوقف مشاركة المجتمع المدني في العملية التعليمية عند حد معين كالمساهمة المالية، ولكن تتعدى ذلك إلى إنشاء مؤسسات تعليمية وإدارتها [٨].

وتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً وفعالاً في تقديم خدمات مجتمعية يأتي على رأسها التعليم في إطار غير رسمي، يقدم لفئات محرومة، أو لتحسين المهارات وغيرها، ويتحدد مفهوم "المنظمة غير الحكومية" على أنها أي مجموعة من الناس الذين لديهم مهمة مشتركة لتلبية حاجة معينة في المجتمع أو المجتمع المحلي، ولا توجهها الحكومة.

وتنتشر هذه المنظمات في جميع أنحاء العالم من أجل التعرف على احتياجات الناس في مجتمعاتهم، والتي لا تستطيع تلبيتها منظماتهم الحكومية بسبب عدم توفر الموارد، ويمكن للمنظمة غير

الحكومية أن تضم مسئولين حكوميين، ففي البلدان الفقيرة يحدث أن المواطنين العاديين مجبرون على تنظيم أنفسهم لتلبية احتياجات معينة لأن الحكومية ليست على استعداد لتلبية هذه الاحتياجات، وكثيرا ما يحدث أن المنظمات غير الحكومية التي في مجتمع طبيعي يجب أن تكون موجهة من قبل الحكومية [٩].

وينتشر في جمهورية مصر العربية صور عديدة من تعليم الكبار تتمثل في مراكز التدريب المهنية التابعة لوزارة الصناعة والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وفروعها إلى جانب العديد من الهيئات التابعة للوزارات والجمعيات/ المنظمات غير الحكومية. وتشير الاتجاهات العامة إلى ضعف إدارة هذا النوع من التعليم إلى غياب التنسيق الواجب بين الهيئات المختلفة ووزارة التربية والتعليم.

مشكلة البحث:

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بتعليم الكبار لأسباب عديدة من أهمها: قصور التعليم الرسمي ومؤسساته عن الوفاء باحتياجات المجتمع التعليمية من حيث الفئات التي يخدمها، ونوعية البرامج التي يقدمها، كما أن التغيرات السريعة التي تواجه المجتمعات الحديثة تتطلب مواكبة تعليمية مستمرة، فالانفجار المعرفي والتقدم التقني والثورة في مجال الاتصالات وغير ذلك مما يشهده عالمنا المعاصر تستلزم بالضرورة نوعية جديدة من الأفراد ذوي قابلية للتعلم المستمر والقدرة عليه والرغبة فيه.

ومن أسباب زيادة الاهتمام بهذا التعليم تزايد أعداد الكبار وكبار السن والمتسربين ونمو الحق في التعليم وإعادة التعليم والتدريب.[١٠] وبالرغم من كل هذه التغيرات الحديثة والتي تخلق تحديات عظيمة أمام النظام التعليمي، فما زال معظم الاهتمام في مصر موجه لبرامج التعليم الرسمي، مهملا إلى حد كبير تعليم الكبار، مما يستدعي الاهتمام به والتعرف على واقعه ومستقبله.[١١]

ولقد أكدت دراسات على أهمية الجهود الشعبية ممثلة في المنظمات غير الحكومية في التعليم بصفة عامة وتعليم الكبار والتعليم غير الرسمي بصفة خاصة، حيث أكدت دراسة (الدهشان ١٩٩٤)

على ضرورة اشتراك المجتمع المدني في أمور التعليم، ودراسة (أبو غريب ٢٠٠٢م) التي اهتمت بالمشاركة المجتمعية في تحسين جودة التعليم، كما أكدت دراسات (توماس ١٩٩٩م، وعبد الرحيم ٢٠٠١م، وأبو زينة وأمل قناوي ٢٠٠٢م، وبغاغو ٢٠٠٢م) على أهمية دور الجمعيات الأهلية ومشاركتها في مجال التعليم [١٢].

وقد جاء إعلان رئيس الجمهورية باعتبار عقد التسعينيات (١٩٩٠- ١٩٩٩) عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار في مصر بهدف القضاء على الأمية في نهاية القرن العشرين وقبل بدء الألفية الثالثة بمتغيراتها وتحدياتها. ويطالب هذا الإعلان بأن يتكاتف التعليم الرسمي في مختلف المؤسسات التعليمية مع المنظمات غير الحكومية وكذلك أجهزة الإعلام وكافة المؤسسات الرسمية والشعبية في تحقيق أهداف تعليم الكبار، وتعكس هذه المطالبة الملحة ضعف التنسيق بين التعليم الرسمي وتعليم الكبار. [١٣] ويؤكد ذلك وجود قصور إداري وضعف فعالية مؤسسات تعليم الكبار.[١٤]

وتفتقر مؤسسات تعليم الكبار إلى التنسيق بينها وبين مؤسسات التعليم الرسمي في مجال محو الأمية وغيرها من مجالات تعليم الكبار من التعليم وذلك لمواجهة جوانب القصور المختلفة، وضرورة وجود جهاز تخطيطي على المستوى القومي يتضمن ممثلين من الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بتعليم الكبار، ويتولى وضع الخطة وتحديد خطواتها التنفيذية وأهدافها الكمية والكيفية وبرنامجها الزمني، ويتولى حصر الإمكانات للأجهزة التنفيذية وتشخيص مواطن القوة والضعف فيها وتوزيع الأدوار على تلك الأجهزة ورصد التمويل اللازم لها حسب الأدوار المنوطة.[١٥]

ومجالات تعليم الكبار عديدة، ولكنها تفتقر إلى التنظيم والإدارة الفعالة التي تحقق الترابط والتكامل بين هذا النوع من التعليم وبين التعليم الرسمي بما ينعكس على مردود وناتج تعليم الكبار.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطوير أدوار المنظمات غير الحكومية في إدارة تعليم الكبار بمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما الإطار التنظيري لتعليم الكبار وإدارته في الفكر الإداري التربوي المعاصر؟

٢- ما المنظور المعاصر لدور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار وإدارته؟

٣- ما واقع دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار وإدارته في جمهورية مصر العربية؟

٤- ما البدائل المقترحة لتطوير إدارة تعليم الكبار في جمهورية مصر العربية؟

أهداف البحث وأهميته:

يهدف البحث إلى التوصل إلى بدائل مقترحة لتطوير إدارة تعليم الكبار في مصر في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة.

وللتوصل لتحقيق هذا الهدف الجوهري للبحث، تتفرع بعض الأهداف الفرعية للبحث متمثلة في التعرف على واقع تعليم الكبار في مصر وبعض مجالاته، وتشخيص وتحليل المعوقات التي تحول دون فعاليته وتؤدي إلى حدوث انفصام بينه وبين التعليم الرسمي.

وتتمثل أهمية هذا البحث في تبصير وزارة التربية والتعليم والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالتعليم بالعقبات التي يمكن أن تحول دون تطوير دور هذه المنظمات في التعليم بصفة عامة وتعليم الكبار بصفة خاصة، ومسايرة توصيات وزارة التربية والتعليم، توجهات الخطة الإستراتيجية للوزارة (٢٠٠٧- ٢٠١٢م)، ومسايرة التوصيات الصادرة من المؤتمرات العالمية مثل: مؤتمر التربية للجميع

EFA بجوميتيان ١٩٩٠م، ومؤتمر التربية العالمي بداكار ٢٠٠٠م، حيث أوصت بضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في التعليم وفي إثراء جودة العملية التعليمية.

منهج البحث:

يستخدم الباحث أسلوب تحليل النظم SYSTEM ANALYSIS وهو يعتبر من المعالجات المنهجية المعاصرة في الدراسات التربوية المعاصرة، وقد استخدم الباحث هذا المنهج لتحليل واقع إدارة تعليم الكبار في مصر، ودور المنظمات غير الحكومية في ذلك، وذلك من أجل التوصل إلى تصور مقترح في سبيل تطوير إدارة هذه المؤسسات. وتتكون المعالجة المنهجية باستخدام هذا الأسلوب تحليل النظم من ستة مستويات هي: (١٦)

- المستوى الأول: مرحلة وصف النظام.
- المستوى الثاني: مرحلة تشخيص النظام واكتشاف ما به من مشكلات.
- المستوى الثالث: مرحلة وصف النظام في بعض دول المقارنة.
- المستوى الرابع: وضع البدائل ومقارنتها واختيار البديل الأفضل.

وتسير الخطوات المنهجية لهذا البحث كالآتي:

١- عرض مفهوم تعليم الكبار وتطوره وإشكالياته في الأدبيات العالمية المعاصرة، وإسهامات بعض الدول في ذلك المجال.

٢- عرض بعض الخبرات الدولية المعاصرة في تعليم الكبار وإدارته ودور المنظمات غير الحكومية فيه.

٣- عرض الواقع المصري لتعليم الكبار وإدارته، وواقع المنظمات غير الحكومية ودورها في ذلك.

٤- التوصل إلى بدائل مقترحة لتطوير الكبار وإدارته في مصر من خلال المنظمات غير الحكومية.

الدراسات السابقة:

في ضوء حصر الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال تعليم الكبار وتحقيقا لأهداف البحث، فقد تم تصنيف الدراسات إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية.

أولا: الدراسات العربية:

استهدفت دراسة (كاشف، ١٩٨٧)[١٧] التعرف على المشكلات التي يواجهها نظام التلمذة الصناعية، وأوصت الدراسة بالاهتمام بالنواحي الثقافية في برامج التدريب المهني، وتوحيد المؤهلات العلمية للمعلمين، ومشاركة المؤسسات والشركات في تمويل عملية التدريب للنهوض بنظام التلمذة الصناعية، وقد اهتمت دراسة (عبد الهادي ١٩٩٠م) باقتراح وتطوير نموذج إداري للمشاركة المحلية في إدارة التعليم في مصر، وأكدت على مشاركة وزارة التربية والتعليم في تشجيع المجتمع المدني في صنع القرار التعليمي [١٨]. وتناولت دراسة (شوقي وزاهر ١٩٩٢م) دور المشاركة الشعبية في إصلاح التعليم في مصر، وتوصلت إلى غياب وجود دور مخطط للجهود الشعبية في مجال التعليم، وعدم وجود تنسيق بين الجهود الشعبية والحكومية الرسمية في مجال التعليم [١٩].

واستهدفت دراسة (التهامي ١٩٩٤)[٢٠] العمل على تطوير نظم التعليم لما بعد محو الأمية في مصر في ضوء خبرات كوبا ونيجيريا، وتوصلت إلى غياب هيئة التدريس قومية تتولى إعداد المواد التعليمية اللازمة للمتحررين حديثا من الأمية، وأوصت بفتح القنوات بين التعليم الرسمي وتعليم الكبار، وتنسيق الجهود وتوحيدها وتكاملها في مجال ما بعد محو الأمية. واستهدفت دراسة (الدهشان ١٩٩٤م) تحديد مفهوم وفلسفة ومبررات المشاركة الشعبية في التعليم والشروط الضرورية لنجاحها، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الشروط التي يجب الأخذ بها والعمل على توفيره لدفع المنظمات الأهلية إلى المشاركة الجادة والفعالة[٢١]. وتناولت دراسة (الباز ١٩٩٧م) القضايا التي تؤثر في العمل الأهلي العربي وتشكيل دوره وإمكانيات تطويره، والعمل على إيجاد الحلول التي تدعم قيام العمل الأهلي بدوريه

الاجتماعي والتنوي في تعظيم مشاركة المواطنين، وكذلك التعرف على ملامح وآليات البناء المؤسسي للمنظمات الأهلية في العالم العربي[٢٢]. اهتمت دراسة (سليمان ١٩٩٨)[٢٣] بالكبار والتعليم المستمر مدى الحياة في المجتمع المصري، وأكدت على دور تعليم الكبار وأهميته في تحسين استجابة الكبار في مواجهة التحديات، وتناولت أحد أشكاله وهو التعليم المستمر مدى الحياة، وتناولت دراسة (عوض ١٩٩٨)[٢٤] تطوير نظام محو الأمية لتهيئة الدارسين للاستمرار في التعليم مدى الحياة، واستهدفت الدراسة العمل على تطوير برامج ونظم وعمل مراكز وفصول محو الأمية ومدارس الفصل الواحد للفتيات، والمشروع التجريبي لمحو أمية المرأة في سن الإنجاب، وتوصلت إلى أن خطة محو الأمية تعاني الكثير من المعوقات الناتجة في أغلبها عن غياب هيكل أساسي لأنواع تعليم الكبار. وأنه لا زال نظام مدارس الفصل الواحد غير فعال ولا يتضمن كافة الفتيات إلى جانب معوقات في شروط القبول، والاستمرار في الدراسة وكذلك المناهج، إلى جانب غياب الناحية التنظيمية. واستهدفت دراسة (شنودة ١٩٩٨)[٢٥] تحديد مدى اتفاق واختلاف واقع نظام التلمذة الصناعية وممارساته مع صيغة التعليم المستمر، والتوصل إلى أهم التغيرات المطلوب إحداثها لكي يحقق استمرارية التعليم والتدريب. وتوصلت إلى أهمية تطوير نظام التلمذة الصناعية من خلال التعاون مع كليات التربية وعقد برامج تدريبية للمعلمين، وأهمية تحقيق الانسيابية بين مراكز التلمذة الصناعية وبين التعليم الرسمي المناظر، وأن يكون التنسيق فيما بينها لسد العجز بين المعلمين والمدربين واستهدفت دراسة (عبد المنعم ١٩٩٩م) تفعيل شراكة المجتمع بمؤسساته المختلفة في إدارة التعليم الثانوي، وضمان استمرار هذه الشراكة خاصة بعد تبني الحكومة لسياسة الخصخصة وإعطاء الفرصة للمجتمع المدني للشراكة في عملية التنمية البشرية[٢٦]. واستهدفت دراسة (المجالس القومية المتخصصة ١٩٩٩)[٢٧].

وتوصلت دراسة (بيومي ٢٠٠٠) إلى ضرورة تطوير إدارة مؤسسات تعليم الكبار وخاصة في مجال محو الأمية.[٢٨] والتعرف على مفهوم تعليم الكبار وتطوره، والكشف عن واقع حاله في مصر والمؤسسات التعليمية التي تقدمه، وجوانب القصور فيها، وأوصت بضرورة وجود تنسيق بين مؤسسات التعليم الرسمي ومؤسسات التعليم اللانظامي، فضلا عن قيامها بالتنسيق على مستوى تنفيذ البرامج، وأن

تتكامل أهداف مؤسسات تعليم الكبار مع أهداف التعليم الرسمي. واستهدفت دراسة (عبد الرحيم ٢٠٠١م) التعرف على الدور الأهلي غير الحكومي وواقعها بمدينة ملوي بمحافظة المنيا، وتوصلت إلى ضعف الجهود الأهلية العاملة بالمدينة، وأكدت على ضرورة تشجيع العمل الأهلي التطوعي[٢٩]. واستهدفت دراسة (الصباغ ٢٠٠١م) تفعيل دور الجمعيات الأهلية في التعليم في مصر، وذلك عن طريق دراسة واقع هذه الجمعيات، واستناداً لجهود بعض المنظمات الغير حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وأوصت بضرورة تبادل المعلومات التعليمية بين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المعنية بذلك الشأن[٣٠]. واستهدفت دراسة (أبو زينه وقناوي ٢٠٠٢م) التعرف على مدى تحقيق بعض الجمعيات الأهلية لأهدافها في محافظة بني سويف، والتعرف على الدور التربوي لهذه الجمعيات والمعوقات التي تقف في سبيل تفعيل دورها التربوي، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية تحقق أهدافها فيما يتعلق بالمجال التربوي، وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح لتفعيل الدور التربوي للجمعيات الأهلية[٣١]. واستهدفت دراسة (بغاغو وحافظ ٢٠٠٢م) تتبع وتحديد الأدوار التاريخية للجمعيات الأهلية في النهوض بالعلمية التربوية والثقافية وتحديد المتغيرات العالمية والمحلية التي تؤدي إلى تفعيل دور هذه الجمعيات في الوقت الراهن، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في مجال الخدمات التربوية هو عدم التنسيق مع وزارة التربية والتعليم في مناقشة القضايا التعليمية [٣٢]. واستهدفت دراسة (أبو غريب ٢٠٠٢م) تناول خبرات بعض الدول الأفريقية في مجال المشاركة المجتمعية، وتوصلت الدراسة إلى تحديد إستراتيجيات هامة تحدد عمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في سبيل تفعيل الدور التربوي لها[٣٣]. واستهدفت دراسة (عبد الستار ٢٠٠٣)[٣٤] التعرف على واقع تعليم الكبار للإناث في مصر، وتشخيص وتحليل المعوقات التي تحول دون تعليم الإناث وتؤدي إلى الفجوة بين الجنسين مع إبراز بعض التجارب الرائدة في مجال تعليم الكبار الموجهة للإناث، وأكدت على فتح قنوات الاتصال بين التعليم الرسمي وغير الرسمي لزيادة التحاق الفتيات بالمراحل التعليمية الأعلى، وربط برامج محو الأمية ببرامج التنمية المجتمعية وفقا للمشروعات التنموية لكل بيئة محلية. وقد أوصت خلاصة تقارير تقويم الإنجاز للدول العربية في مجال محو الأمية

بضرورة تفعيل مؤسسات تعليم الكبار والمنظمات غير الحكومية من خلال وجود إدارة فعالة لهذه المؤسسات والتنسيق بينها وبين مؤسسة التعليم الرسمي.[٣٥] واستهدفت دراسة (رستم ٢٠٠٣م) تفعيل عملية الشراكة المجتمعية في نظام التعليم بالمرحلة الثانوية على المستويين القومي والمحلي، وتوصلت الدراسة إلى صياغة ثلاثة سيناريوهات تستهدف تفعيل عملية الشراكة المجتمعية في التعليم الثانوي العام[٣٦]. وتناولت دراسة (عطية ٢٠٠٤م) المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق مساهمة المجتمع المدني لتقديم الحلول المناسبة للمشكلات التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عوائق قانونية وتشريعية وتنظيمية واجتماعية وثقافية واقتصادية تحول دون قيام المنظمات غير الحكومية بدورها الطبيعي في المساهمة في حل المشكلات التعليمية[٣٧]. واستهدفت دراسة (سعد ٢٠٠٥م) التعرف على خبرة بعض الدول المتقدمة في تفعيل المشاركة المجتمعية في مجال التعليم وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية، وأوصت بتحويل المشاركة المجتمعية إلى نوع من الشراكة[٣٨].

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

تناولت العديد من الدراسات الأجنبية مجال تعليم الكبار إما بشكل مباشر على تنظيم هذا النوع من التعليم، أو تناولت أحد جوانبه.

أشارت دراسة (كورتيني، ميريام، باجاراتنر COURTENAY, MERRIAM, BAUMJARTNER & 2003) إلى طرق التعلم من خلال التعلم المتكامل في جماعات منظمة، وتوصلت إلى العوامل التي تدفع الكبار لينخرطوا في التعلم من خلال العضوية في جماعات منظمة، وتصبح خبرة تعليم الكبار هذه أساسا لاكتساب عضوية العمل.[٣٩]

وفي دراسة (MERRIAM, MOHAMED 2000) عن كيفية تأثير القيم الثقافية على تشكيل عملية التعليم في مرحلة الرشد وما بعدها: دراسة حالة على ماليزيا.، وتوصلت إلى أن تعليم

الكبار في ماليزيا هو تعليم غير نظامي وخبري، وأن هذا التعلم جماعي، وأن معظم نشاطات التعليم عقائدية في التوجيه. (٤٠)

وتشير دراسة "هوسن، وسولوفي، ودينا" (HOSEN, (SOLOVEY, AND DINA والتي دارت حول اكتساب قيم وعادات ترتقي بالرضا داخل العمل من خلال تعليم الكبار في المجتمع الأمريكي، حيث توصلت إلى أن تعليم الكبار أصبح أكثر أهمية عن ذي قبل، وأن الاندماج بين التعليم الرسمي وغير الرسمي أصبح لا غنى لاكتساب المعتقدات الفعالة والقادرة على تعزيز الثقافة الذاتية والارتقاء بدرجة الرضا الذاتي وتشير أيضا إلى أن تعليم الكبار يمكنه اكتساب نماذج أو قواعد اجتماعية وثقافية واضحة (٤١) واستهدفت دراسة _جلين كوتس ولورنا راسلنج COUTTS, RUSLING) تصميم برنامج يعتمد على المشاركة في الإدارة من المجتمع المحلي في المنظمة التعليمية غير الرسمية، وتوصلت الدراسة إلى أن مشاركة المجتمع المحلي في إدارة مؤسسة تعليم الكبار عملية حيوية وهامة. (٤٢)

وفي دراسة (جريج بيرسون وتوماس ا. يانج) عن إعداد معلم التكنولوجيا استهدفت إعداد معلم التكنولوجيا وإكساب الثقافة التكنولوجية في مؤسسات التعليم الرسمي وغير الرسمي، وأوصت الدراسة بضرورة عمل هيكل إداري مستقل لمؤسسات تعليم الكبار. (٤٣)

وفي دراسة (ستيفن بيليت) عن وجود تعليم غير نظامي في بيئة العمل وتناولت هذه الورقة أسس وقواعد هذا التعليم في بيئة العمل والإرشاد والتوجيه والأنشطة وأن ممارسات الأنشطة التي تتم في بيئة العمل، وأن ذلك يفيد في زيادة الإنتاجية لأن الأفراد يختارون كيف يشاركون وكيف يتعلمون من تلك البيئات. (٤٤) واهتمت دراسة (روتلو ROTOLO ١٩٩٩م) بالتعرف على توجهات مشاركة الجمعيات التطوعية بالتعليم من خلال العمل التطوعي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل مشاركة الجمعيات التطوعية بالتعليم(٤٥). وتناول تقرير (هارت HART ٢٠٠٢) ضرورة تحديد دور المجتمع المدني في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوصل إلى أن للمنظمات غير الحكومية دور هام في سد الاحتياجات التعليمية، وخاصة التي لا تستطيع الدولة الوفاء بها(٤٦).

ويلاحظ من استعراض الدراسات السابقة التركيز بدرجة كبيرة على محو الأمية كأحد أهم ملامح تعليم الكبار وكذلك تعليم الإناث والتعليم في محل العمل مثل مراكز التدريب المهني ونظام التلمذة الصناعية، وقد اهتمت الدراسات السابقة بتطوير هذه الأنماط من تعليم الكبار من حيث المحتوى وطرائق التعلم والتقويم، ولم تشر أية دراسة إلى إدارة تعليم الكبار وطرق التنسيق بينه وبين التعليم الرسمي، كذلك توجد استفادة عالية من عدد من الدراسات السابقة التي اهتمت بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وأدوارها في مجال التعليم.

مصطلحات البحث

١- **تعليم الكبار**: لقد لاقى المربون صعوبات كثيرة للاتفاق على تعريف شامل لتعليم الكبار؛ وذلك لتعدد المصطلحات الخاصة به، فهو يعرف على أنه "التعليم الهادف المنظم الذي يقدم للبالغين والراشدين أو الكبار غير المقيدين في مدارس نظامية من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم، أو تغيير اتجاهاتهم وبناء شخصياتهم"[٤٧]، وهو "كل أنواع التعليم غير المهني لمن تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة، وتقوم بتقديمه جهات مسئولة تحت إشراف السلطة التعليمية"[٤٨]، وعرفه (كومبز) بأنه "أي نشاط تعليمي منظم يقع خارج النظام التعليمي المؤسس بقصد خدمة الأفراد الراغبين في التعليم، ولتحقيق أهداف تعليمية معينة"[٤٩] ويرى "تايت Tight" أن تعليم الكبار هو إقرار لأهمية التعليم والتعلم والتدريب الذي يحدث خارج حدود المؤسسات التعليمية المتعارف عليها.[٥٠]

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة فإن الباحث يرى أن تعليم الكبار هو مجموعة من الأنشطة التعليمية المخطط لها خارج النظام الرسمي بهدف تحقيق احتياجات تعليمية لأي جماعات في المجتمع.

٢- المنظمات غير الحكومية:

هناك العديد من المسميات للعمل التطوعي والمنظمات التطوعية، وقد تختلف هذه المسميات حسب المجتمع الذي تعمل به، فيطلق البعض عليها التنظيمات غير الحكومية (NGOs)، ويطلق البعض عليها المنظمات الأهلية، والفريق الثالث يطلق عليها المنظمات الخاصة التطوعية، وفي مصر يطلق عليها الجمعيات الأهلية Social Organization [٥١]، وفي الواقع فإن مصطلح المنظمات غير الحكومية هو تعبير ابتكرته الأمم المتحدة في إحدى فقرات ميثاق حقوق الإنسان، وحددتها بأنه "أي تنظيم لا يقوم على أسس اتفاقية حكومية"[٥٢]، فهي منظمات غير ربحية مستقلة وتتميز بعدة خصائص أخرى: هي أنها لا تبغي مكاسب حكومية، ولا تديرها ولا تسيطر عليها الحكومية، وأن أنشطتها لا ترمي إلى تحقيق فائدة لأعضائها، وكذلك صفة التطوعية[٥٣].

ونستخلص من ذلك أن المنظمة غير الحكومية (NGO) هي منظمة ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية. ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات. ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية.

الإطار النظري للبحث

أولا: تعليم الكبار- تنظير أدبي:

لقد دارت مناقشات متعددة للتفريق بين التعليم الرسمي وغير الرسمي، وآليات إدارة تخطيط برامج كل نوع، وذلك بهدف التوصل للدور الحقيقي والجدوى الفعالة لتعليم الكبار في التنمية الشاملة للمجتمعات، والكيفية الإدارية التي تستطيع إدارته وقيادته إتباعها للتوصل لهذا الدور الفاعل في هذا العصر متسارع التحولات والتغيرات على جميع الأصعدة، وخاصة أن تعليم الكبار يرتبط بمفاهيم التعليم مدى الحياة والتعليم المستمر، الأمر الذي يوحي بالانعكاس الإيجابي على مسار التنمية المجتمعية.

ويرى "فوردام Fordham" أنه منذ حقبة السبعينات أصبحت هناك أربع سمات أساسية مصاحبة لتعليم الكبار تتمثل في مراعاة الحاجات الخاصة بالفئات المحرومة من التعليم، والاهتمام بالفئات المختلفة من الناس، والتركيز على تحقيق الغايات المحددة مسبقا، والمرونة في أسلوب التنظيم والطرق المتبعة في إدارة هذا التعليم.(٥٤)

١- مفهوم وفلسفة تعليم الكبار:

منذ تأسيسها، واليونسكو، تلعب دورا رائداً في مفهوم تعليم الكبار باعتباره جزءاً أساسياً من نظم التعليم والتنمية التي محورها الإنسان، فمنذ المؤتمر الأول، المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، في ١٦ نوفمبر من عام ١٩٤٥، وقد عززت منظمة تبادل وتطوير المعرفة حول القضايا التي تهم الدول الأعضاء. وقد عقدت عدة مؤتمرات فيما بعد منها المؤتمر الدولي الأول لتعليم الكبار: ١٩٤٩ (إلسينور- الدانمرك)، والمؤتمر الدولي الثاني حول تعليم الكبار: ١٩٦٠ (مونتريال- كيبيك- كندا)، والمؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار: ١٩٧٢ (طوكيو- اليابان)، والمؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار: ١٩٨٥ (باريس- فرنسا)، والمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار: ١٩٩٧ (هامبورغ- ألمانيا) الذي عُقد في نهاية القرن وقد ركز على دور تعليم الكبار في مجال التنمية البشرية(٥٥).

ودائماً ما يسير النمو التعليمي والنمو الاقتصادي في خطوات متوازية، كما أن الوظائف المتوفرة في سوق العمل قد لا تكون في الغالب نتاجا مباشرا للمدخلات التعليمية(٥٦). الأمر الذي حدا بكثير من الدول لإدراك صعوبة تحمل نفقات التوسع في التعليم الرسمي. وفي نفس الفترة الزمنية ظهرت بعض الاتجاهات داخل منظمة اليونسكو نحو التعلم مدى الحياة و"التعلم الاجتماعي" الذي تحول فيما بعد إلى "التعلم للاستمرار في الحياة"، ولقد كان التعلم مدى الحياة بمثابة المفهوم الأساسي الذي يشكل النظم التعليمية.(٥٧)

وينطوي تعليم الكبار على حقيقتين مختلفتين: فمن ناحية نجد أن أنشطة التعليم تأخذ مكانها خارج أنظمة التعليم الرسمي، ومن ناحية أخرى نجد أن الخبرات المكتسبة من خلال التنظيم الاختياري يكون له عميق الأثر الفاعل. إضافة لكونه بعيدا عن الضغوط الحكومية.(٥٨)

ولكون النظام التعليمي الرسمي غير قادر على مواجهة احتياجات التعليم المتنوعة لمجتمع متغير المهارات. ومن ثم كان الاهتمام بتعليم الكبار لملائمة متطلبات التغيير المتسارع للبيئة المجتمعية، والهدف في نهاية الأمر إحداث تنمية لكافة الموارد البشرية الفاعلة، والتي بدورها تحدث تحولا في مسارات التنمية المجتمعية الشاملة".(٥٩)

وتعمق طرائق وأساليب تعليم الكبار روح الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في كافة المجتمعات، إضافة إلى ذلك، فهي تهتم بتنمية المهارات المهنية والحرفية الفردية والاجتماعية من خلال التجربة في بيئة آمنة. ومن خلال بعض أنشطة تعليم الكبار يستطيع الفرد أن يحصل على الخبرة العملية من خلال ديمقراطية صنع القرار والتفاوض والمشاركة والتطوير الفردي، ومساعدته على تحمل المسئولية، وبناء الوعي الثقافي والنقد البناء والقدرة على الخلق والإبداع(٦٠).

ومما يعزز ذلك الأمر أن البرامج غير الرسمية عادة يتم اختيارها في الدول الرأسمالية عن طريق الولاية مع رعاية شاملة من الدولة والحكومة المركزية، وهذا يأتي من قدرة إدارة تعليم الكبار على إحداث إيجابية للمواطنين تجاه قضايا ومشكلات مجتمعهم.

هذا الشكل القوي من المشاركة في تعليم الكبار ينطوي على أن عدم المركزية يشجع الإدارة الذاتية للتدريب والتعليم والتحكم في استخدام الموارد وتؤدي أيضا إلى الاعتماد على الذات(٦١).

٢– أهداف تعليم الكبار:

يهدف تعليم الكبار إلى عدة أهداف من أهمها (٦٢):

أ. أهداف تنموية: ويهدف تعليم الكبار إلى تحقيق التنمية، وذلك أنه من خلال برامجه المتعددة يهتم بتنمية قدرات جميع أفراد المجتمع وتطويرها ليتمكنوا من تحقيق التكيف مع المتطلبات الحضارية الجديدة تكيفاً يمكن الأفراد من المشاركة في التنمية.

ومن هنا تتضح أهمية تعليم الكبار، فهو المسئول عن تهيئة أذهان المواطنين لقبول العلميات الإصلاحية بما يمارس من قواعد إنسانية معروفة تمهد الطريق لتعاون الأفراد وتماسكهم واحترامهم للقيم والنظم في العمليات الإصلاحية.

ب. مواكبة الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي: حيث أن مؤسسات العمل والإنتاج عليها أن تستجيب للتغيرات المعاصرة، وأن تستخدم مستحدثات الثورة التكنولوجية، وليس من شك في أن أساس مواكبة هذا التطور في مجال المعرفة فكراً وتطبيقاً لا يأتي إلا عن طريق التعلم، الأمر الذي جعل من تعليم الكبار في شتى المجالات أمراً ضرورياً لتزويد العاملين في جميع القطاعات المختلفة بنشاطات وبرامج متعددة، حيث تعمل هذه البرامج والنشاطات على إكسابهم خبرات جديدة، كما تعينهم على تعديل معارفهم العلمية والتقنية والمهنية.

ج. تعليم الكبار إجراء إصلاحي للتعليم النظامي: حيث تشير الدلائل والمؤشرات إلى أن التعليم النظامي أو التقليدي يواجه أزمة حقيقية بسبب جمود محتواه ونمطيته ورتابته وعدم وفائه بمتطلبات هذا العصر الذي أصبحت فيه العلوم والتكنولوجيا والظروف البيئية المحيطة تتحرك بطريقة أسرع من مختلف الموضوعات التي يتضمنها المنهج التربوي التقليدي، وهنا يبرز دور تعليم الكبار الذي يهدف ضمن ما يهدف إلى تنمية وتطوير قدرات جميع أفراد المجتمع ليتمكنوا من التكيف مع المتطلبات الحضارية الجديدة، وحتى يكون بمقدورهم التفاعل مع برامج التنمية.

د. تثقيف المجتمع: ويعتبر من الدعائم الأساسية التي تعمل كل دولة على نشره بين المواطنين، حيث تفرضه عليهم طبيعة التغييرات الجذرية التي يتميز بها هذا العصر، ويعمل تعليم الكبار، من خلال برامجه المتعددة، على تزويد الكبار بأنواع مختلفة من الثقافة، وتعتبر في حد ذاتها ضرورة من أجل

تحقيق السلام العالمي الذي يقوم على التفاهم الدولي بين شعوب مختلفة الثقافة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هـ. استغلال أوقات الفراغ والاستفادة منها: ولقد تزايدت أوقات الفراغ بفعل التقدم التكنولوجي والمعرفي المتسارع، الأمر الذي أدى إلى التقاعد المبكر لدى العديد من العاملين، أو الاستغناء عن البعض الآخر، الأمر الذي أدى إلى تزايد البطالة المقنعة والحقيقية، وهو ما يجعل دور تعليم الكبار دوراً غاية في الأهمية من أجل شغل أوقات الفراغ في أمور مفيدة.

وتوجد أهداف أخرى لتعليم الكبار منها: الأهداف الاجتماعية والتي تشمل، تكوين الرأي العام، ومعالجة التخلف، وتوجيه الثروة البشرية في المجتمع، والأهداف الفردية مثل: رفع مستوى الكفاية الفردية، وتكوين ميول جديدة، ومحاربة الأمية بأشكالها المختلفة، والنمو المعرفي، ومواكبة الانفجار المعرفي والتغير التكنولوجي الذي يشهده العالم في العصر الحديث، والنمو العاطفي، بسبب أن التطور الاجتماعي السريع يؤدي إلى التوتر النفسي، والنمو الاجتماعي والخلقي، وأيضاً كسب الرزق[٦٣].

٣- تطور إدارة تعليم الكبار

ينطوي تعليم الكبار على العديد من برامج التدريب المهني الخاصة والحكومية، وهذه البرامج تتعلق في غالبية الأحيان بالتربية الصحية، والقراءة، والكتابة، والتنمية القروية، ودور المرأة في عمليات التنمية.

وفي الستينيات أصبح واضحا أن النظام التعليمي الرسمي لا يمكن دعمه حكوميا بسبب الاقتصاديات الهشة للكثير من الدول والحكومات، ولذا أصبح البحث عن أساليب وتقنيات جديدة أمرا ضروريا.، وبدأت بعض المفاهيم الأخرى في الظهور مثلا "التعلم الاجتماعي" و"حركة التعليم خارج المدرسة" (Deschooling).[٦٤]

ومن أشكال ما نطلق عليه اليوم "تعليم الكبار" والتي من بينها:

- الاعتماد على المعلمين الذين تم إعدادهم بصورة جيدة (لفترة تتراوح بين ٤ : ٥ أسابيع) دون أن يكونوا معلمين نظاميين، والذين يتم إرسالهم للقرى المحلية لإنشاء وإدارة البرامج التعليمية بها ومساعدة جماعات المتعلمين.

- استخدام الوسائل الإعلامية الجماهيرية مثل الراديو والتليفزيون والصحف والمجلات التعليمية.

- الالتزام ناحية فئات معينة، كأن يتم التركيز على منطقة بأكملها أو على دول بأكملها.

- اللجوء إلى فرض بعض العقوبات الرسمية أو غير الرسمية في بعض الأحيان على الأشخاص الذين يشاركون في البرامج التعليمية.

وكان واضحا أيضا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على إحداث تغييرات جذرية في طريقة تفكير الشعوب: "إن عملية التنمية في جوهرها ليست إلا علمية تربوية- تعليمية، أو قد يتم النظر إليها كذلك. وبالتالي فإنه لا يمكن تصور التنمية في غياب التعليم، ولا يمكن تصور التعليم في غياب التنمية".(٦٥)

وفيما بعد السبعينات من القرن العشرين، نما الاتجاه المتزايد نحو التنمية الشاملة، والتي في جوهرها تعتمد اعتمادا كبيرا على الطاقات البشرية المؤهلة والفاعلة، لذا كان الاهتمام وما يزال نحو رفع كفاءة وجودة حياة هؤلاء الأفراد، الأمر الذي أبرز أهمية تعليم الكبار وبصفة خاصة برامج التعليم الأساسي للأشخاص الذين تم إهمالهم لفترات طويلة في المناطق الريفية بصفة خاصة.

وقد تطورت إدارة تعليم الكبار بفعل التطور الإداري الحادث في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. فلقد أصبح من المسلم به أن للإدارة دوراً حيوياً في إنجاح أي مشروع، أو دفع أي مؤسسة أو هيئة التدريس نحو تحقيق أهدافها، حيث تعمل الإدارة على توجيه الجهود الوجهة السليمة بما يعمل على تحقيق الأهداف من خلال تنفيذ البرامج المختلفة بأفضل الطرق، ويعتبر التخطيط وتحديد الأهداف ورسم السياسات ووضع البرامج والتنظيم وتحديد السلطات والمسئوليات الفردية والجماعية، وتجهيز

الوسائل والأدوات، والتوجيه والضبط والرقابة المستمرة على تنفيذ الأعمال والبرامج والمشروعات كلها عمليات ووظائف من وظائف الإدارة[٦٦]. وإذا كان للإدارة والتنظيم أهميتها الخاصة بالنسبة للمشروعات والهيئات والمؤسسات المختلفة، فإن هذا أولى بمؤسسات تعليم الكبار وضرورة من الضرورات التي تفرضها ظروف العصر.

ولما كانت المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية تقوم بالعمل في مجال تعليم الكبار، فإنه من الضروري أن يشملها الإطار التنظيمي الذي يضمها جميعاً، بحيث تتمكن المؤسسات غير الرسمية من تقديم أقصى ما في طاقاتها إلى هذا المجال، والعمل على اشتراك الدارسين في الرقابة على البرامج المقدمة، وأن يشعر المشاركون في هذه البرامج أن لهم صوتاً في صنع القرارات المنظمة لعملية تعليم الكبار [٦٧]، وعليه فإن إستراتيجية تعليم الكبار ينبغي أن تقوم على تحديد الصلة بين التعليم النظامي وتعليم الكبار، بحيث يكون هناك تكامل تخطيطي وتنفيذي بينهما إلى جانب إخضاع المؤسسات التأهيلية لدراسات يتحدد بها جمهورها ومستوى الخبرة والمهارة فيها، وجعل مناشط تعليم الكبار جزءاً من ناشط كل مؤسسة تعليمية في مختلف المستويات من التعليم العام إلى التعليم المهني إلى التعليم الجامعي[٦٨]، ويجب على كل وزارة أو أي مؤسسة على تأهيل أو إعادة تأهيل العاملين فيها بالتعاون مع الجهات التعليمية للدولة التي ينبغي أن تشرف على الشهادات الممنوحة للعاملين لإضفاء القيمة العلمية والاجتماعية عليها.

٤- التمييز بين التعليم الرسمي وأنماط تعليم الكبار:

توجد عدة اجتهادات للتمييز بين التعليم الرسمي وتعليم الكبار بمصطلحاته المتعددة، وقدم إيروت [٦٩] خمسة ملامح أساسية للتعليم الرسمي: نظام مخطط مسبقا، وتعلم منظم، ووجود معلم أو مدرب معين من قبل السلطات الرسمية، ومنح مؤهل، أو ما يفيد القبول الرسمي لعمل الطالب وتسجيل ذلك في سجلات الطالب، والتخصيص الخارجي للمخرجات.

ولقد حدد أنواع التعليم الثلاثة وطرق إدارتها كالآتي:-

أ. **التعليم الرسمي**: يتم تقديمه على نحو نموذجي بواسطة مؤسسة تعليمية أو تدريبية، منظمة "من حيث الأهداف التعليمية، توقيت التعلم، تدعيم التعلم" وتؤدي إلى الحصول على شهادة.

ب. **التعلم اللانظامي**:- التعلم الذي لا يقدم بواسطة مؤسسات تعليمية أو تدريبية. ولا يؤدى على نحو نموذجي إلى الحصول على شهادة. إنه بالرغم من ذلك منظم من حيث الأهداف التعليمية، توقيت التعلم وتدعيم التعلم وإن التعلم اللانظامي معتمد من وجهة نظر المتعلمين، وأن إدارته تعتمد على دراسة سوق العمل واللامركزية.

ج. **التعلم اللارسمي**:- هو التعلم الذي ينتج عن أنشطة الحياة اليومية المتعلقة بالعمل، الأسرة، وأوقات الفراغ وهو ليس منظم "من حيث أهداف التعلم أو توقيت التعلم أو تدعيم التعلم" ولا يؤدى بشكل نموذجي للحصول على شهادة. وإن التعلم اللارسمي يمكن أن يكون متعمدا لكنه في معظم الحالات ليس متعمدا، ولا يحتاج لأسلوب إداري معين.

ويرى (بيليت) أن معظم التعلم يحدث خارج نطاق محيطات تعليمية رسمية. وهذا يعني أنه هناك تعليم الكبار غير نظامي يجب أن يوضع في الاعتبار كنموذج معياري. وبالنسبة لبيليت فهو يبرهن أن كل التعلم يحدث من خلال المنظمات الاجتماعية أو جماعات اجتماعية لها بنية ذات طابع رسمي(٧٠).

وقدم كل من (بيكيت وهاجير) نموذج للتعليم ويؤكدان على التعلم غير الرسمي في أماكن العمل ويتسم بأنه يتم في أماكن الممارسة، ويكون قائماً على النشاط والتجربة، ويظهر في المواقف التي يكون فيها التعلم ليس هو الهدف الأساسي، ويتم حفزه بواسطة الأفراد المتعلمين أكثر من المعلمين والمدربين، ويكون تعاونياً(٧١).

وقد بات الاهتمام في أدبيات تعليم الكبار منصبا على كون التعليم الذي يتم تقديمه يجب أن يرتبط بالمتعلمين واهتماماتهم، كما ينبغي أن يقوم المتعلمون بتخطيط وتنظيم المناهج التي يدرسونها، ويرى الكثيرون أن هذه الطريقة سوف تساعد الدارسين على فهم البناء الاجتماعي المحيط بهم أو تغييره

إذ لزم الأمر ذلك، حيث إنه: "من الصعب الحصول على أسئلة توضح وجود إحساس حقيقي بتملك لما هو حولك، ولكن من المؤكد أن الجميع يمتلكون إحساسا بالبيئة التي يعيشون فيها كجزء في التنظيم العام".(٧٢)

٥- إدارة تعليم الكبار:-

يرى "جراهام- براون" (١٩٩١، ص ص ٧٤- ٧٧) أن إدارة برامج تعليم القراءة والكتابة للكبار أظهرت عن عدد من الأبعاد ذات التأثير الكبير على فعالية ذلك التعليم وهي(٧٣)

- إدارة تدريب وتحفيز العاملين في برامج القراءة والكتابة.
- واقعية وجودة المواد التعليمية.
- وتدعيم وتقوية برامج القراءة والكتابة.

ومن خلال استعراض الدراسات الخاصة بحملات تعليم القراءة والكتابة كانت هناك مجهودات بارزة للاستفادة من كبار السن وذوي الخبرة والمكانة المتميزة في البيئة المحلية. وفي العديد من الحملات يتم دفع أجور للعاملين كما أن الوظيفة قد تضفي عليهم بعض المكانة الاجتماعية. وفي بعض الأحيان -حالة كينيا- يتم تحفيز المتطوعين الذين يعيشون في البيئة المحلية للعمل في برامج القراءة والكتابة لأن الحافز هو الأمل في الحصول على وظيفة رسمية.(٧٤)

وهناك أيضا جانب هام في إدارة تعليم الكبار وهو تقديم المواد التعليمية الملائمة، حيث تتمتع غالبية الحملات القومية للقراءة والكتابة بوجود وحدة مركزية مسئولة عن تقديم المواد التعليمية للعاملين لكي يستخدمونها في برامجهم. وبالإضافة لذلك يجب أن تتم الاستعانة بأشياء أخرى مثل إنتاج برامج الراديو التعليمي لدعم المبادرات المختلفة. ولكن هذا الأمر يتسم بالتعقيد والتكلفة الباهظة والصعوبة الشديدة، كما يصعب تغيير المواد التعليمية في ضوء حاجات المتعلمين.

وثمة جانب آخر في إدارة هذا النوع من التعليم هو الانتقال والتخرج للدارسين، حيث أنه مجرد تمكن الأفراد من القراءة والكتابة يوجب انتقالهم إلى مرحلة تعليم ما بعد القراءة والكتابة للحاق بفرصة التعليم الرسمي التي فقدت منهم أو لتنمية بعض المهارات العملية والتنظيمية.(٧٥) وإلى جانب ذلك توجد مشكلة أخرى يجب الإشارة إليها تتعلق بأن برامج ومبادرات تعليم الكبار تشتمل على مشاركين متطوعين، ولا تظهر هذه المشكلة في النظم التعليمية المشتملة على العديد من المدارس الرسمية. وعلى الرغم من ذلك حققت بعض الحملات نجاحات ملحوظة مثل حالة بتسوانا.(٧٦)

ثانياً: المنظمات غير الحكومية (المفهوم- النشأة- الأدوار)

١- مفهوم وفلسفة المنظمات غير الحكومية:

المنظمات غير الحكومية هي تنظيمات أو جمعيات خاصة ينشأها الأفراد بمبادرة خاصة منهم وبعيدا عن تأثير الحكومة. وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما.

ومن ثم فإن هذه المنظمات تقوم على أساس تطوعي أي يتطوع الأفراد في الغالب للانضمام إليها نتيجة إيمانهم بالأهداف التي تسعى لتحقيقها. كما أن هذه التنظيمات لا تستهدف تحقيق الربح. وفي حالة تحقيقها لأرباح معينة نتيجة لقيامها بنشاط ما فإنها لا توزعه على أفرادها بل تستخدمه في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.

ويطلق على هذه المنظمات صفة غير حكومية للتمييز بينها وبين المنظمات التابعة للحكومة والتي قد تعمل في نفس المجالات، ولكن العاملون في المنظمات الحكومية هم موظفون في الحكومية أو الدولة ويتلقون أوامرهم ورواتبهم منها. أما أعضاء المنظمات غير الحكومية فهم عادة من المتطوعين المؤمنين بأهداف تلك المنظمات. ولا تتلقى تلك المنظمات أوامر من الحكومة وإنما تمارس نشاطها بشكل مستقل عن الأنشطة الحكومية. كما أن هذه المنظمات تعتمد في تمويلها بشكل أساسي على

اشتراكات الأعضاء والتبرعات التي تحصل عليها سواء من أفراد أو من هيئات رسمية وغير رسمية وتعمل المنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة يأتي على رأسها مجالات التعليم والصحة والرعاية لفئات المجتمع.

وقد طورت المنظمات غير الحكومية في عدد من بلدان العالم عملها في مجالات: حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وبناء السلام، بالإضافة إلى التعليم وقضايا الشباب، وقد أظهرت نتائج ورش العمل بمؤتمر Sinaia أن ممثلي المجتمع المدني في منطقة جنوب شرق أوروبا (SEE) أن المنظمات غير الحكومية كرست سياسة تنسيقية عالية مع الجهات الحكومية في بلدانها، وأنها قد أنشأت تنسيق عالي فيما بينها(٧٧)، ونظراً لأن هذه المنظمات غير حكومية فإنها لا تجد كل أمورها ميسرة، وتعاني من مشكلات وعقبات.

٢- معوقات عمل المنظمات غير الحكومية:

تواجه المنظمات غير الحكومية عدة مشاكل ومعوقات مثل: قلة الوقت والمال، ونقص الديمقراطية، ونقص الشفافية، وضعف الاتصال مع الشركاء المحتملين (السلطات المحلية والمتطوعين)، وقد أوصى مؤتمر Sinaia للمنظمات غير الحكومية بضرورة وجود صندوق خاص للمنظمات غير الحكومية، وضرورة إعطاء أولوية للمشروعات طويلة الأجل(٧٨). وكذلك ضرورة تحديد البدائل غير الرسمية المقدمة من المنظمات غير الحكومية من أجل الوصول للمحرومين والمستبعدين من عمليات التنمية في البلدان المختلفة، ولقد قدم (كومبز وأحمد ١٩٧٤) التحليل النقدي لبرامج التعليم غير النظامي، مع التركيز بشكل رئيسي على تعليم الكبار في برامج استهدفت التثقيف الريفي وحددا طريق المنظمات غير الحكومية في ذلك من خلال اعتماد سياسة التنسيق مع الجانب الحكومي، والعمل الجماعي(٧٩)ز ومن المعوقات أمام المنظمات غير الحكومية(٨٠):

أ- قلة الموارد المالية وعدم توفرها بالقدر الكافي الذي يمكن المنظمة من تحقيق طموحاتها وتوسيع أنشطتها كل الفئات المستهدفة ولتغطي النفقات الأساسية.

ب-عدم توفر الوعي الكامل لدى المواطنين بضرورة التجاوب مع أهداف الجمعيات التطوعية لاسيما في مجال رعاية الأمومة والطفولة وحماية البيئة.

ج- البيرقراطية في الإجراءات سواء داخل المنظمات أو من خلال تعاملها مع الوزارات الحكومية والوكالات المانحة مما يؤدي إلى تأخير إنجاز الأنشطة.

د- وجود قيود حكومية على بعض أنشطة هذه المنظمات.

٣-أنواع المنظمات غير الحكومية:

توجد عدة أنواع من المنظمات غير الحكومية في أي مجتمع:

أ- جمعيات مقصورة على أعضاء معينين تتوافر فيهم صفات محددة مثل الروابط الخاصة بموظفين هيئة أو شركة معينة، أو الروابط التي تضم أبناء دولة أو إقليم أو مدينة معينة في دولة أو إقليم أو مدينة أخرى.

ب- جمعيات الرعاية الاجتماعية كجمعيات رعاية الأسرة والطفولة ورعاية المسنين والمعوقين والمسجونين وتقديم المساعدات الاجتماعية.

ج- جمعيات تنمية المجتمع المحلي في القرى والوحدات السكنية والمجتمعات الجديدة وهي تعمل بالإضافة إلى الأنشطة التنموية في تلك المناطق على توفير الرعاية الاجتماعية أيضا.

د- الجمعيات التي تقدم الخدمات الثقافية والعملية والدينية.

ويمكن أن توجد أنواع جديدة للمنظمات غير الحكومية حسب طبيعة البلد ومدى تقدم علنية التنمية فيه، وكذلك المستوى الثقافي والاقتصادي.

٤- أهمية المنظمات غير الحكومية:

تلعب المنظمات غير الحكومية أدواراً متميزة، وخاصة إذا حلت قيودها، فهي تعوض نقص اهتمام المنظمات الحكومية، وتسهم في السلام الاجتماعي من خلال التعاون والارتباط بالجمهور في مواقعه، ويمكن تحديد جوانب أهمية هذه المنظمات في الآتي:

أ. تعمل على تخفيف العبء عن الحكومة عن طريق مشاركتها في تقديم الخدمات في المجالات المختلفة التي تهتم بها. وخاصة مجالات الرعاية الاجتماعية (الأطفال- الأسرة- المكفوفين- مجالات تنظيم الأسرة) كما تساهم في علاج بعض المشاكل مثل مشكلة البطالة مثلا عن طريق قيامها بتبني مشروعات تهدف إلى تدريب الخرجين واستيعابهم داخل المشروعات الصغيرة التي تقيمها.

ب. تساهم في رفع مستوى الوعي الثقافي عن طريق أنشطتها في تلك المجالات مثل عقد الندوات وإصدار المجلات وتشجيع أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية والثقافية وتوعية المواطنين بصورة عامة لحقوقهم وواجباتهم

ت. تعتبر المنظمات غير الحكومية مدرسة يتعلم فيها الفرد ويطبق قواعد الديمقراطية عن طريق مشاركته في انتخاب مجلس إدارتها وكذلك تعد مجالا للتدريب على فنون الإدارة والقيادة[٨١].

٥- علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة:

تتحدد العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومية.. من خلال ثلاثة أبعاد هي[٨٢]:

أ- إن الحكومة هي مصدر التشريعات التي تنظم قواعد العمل والنشاط في هذا القطاع (المنظمات غير الحكومية)، وتتضمن هذه التشريعات كيفية تأسيس أو تكوين الجمعيات الأهلية وقواعد إشراف ورقابة الأجهزة الحكومية عليها وفي بعض الحالات تتضمن هذه التشريعات سلطة حل هذه الجمعيات والقواعد التي تحكم هذه الحالات.

ب- تمثل الحكومة أحد مصادر التمويل للجمعيات الأهلية وغالباً ما توضح قواعد تحديد أولويات التمويل وفقاً للاحتياجات الاجتماعية وأهمية المشروعات التي تتبناها هذه المنظمات. كذلك فإن الحكومة في كثير من الحالات توفر دعما فنيا للمنظمات من خلال إعارة بعض موظفيها وخبرائها للعمل في هذه المنظمات.

ج- تدخل الحكومة في علاقة خاصة مع المنظمات من خلال اختبار البعض فيها لتنفيذ مشروعاتها وخططها في مجال الرعاية الاجتماعية ومن ثم فإن الحكومة في هذه الحالات تصيغ على هذه المنظمات مكانة قانونية خاصة يطلق عليها "الصفة العامة" أو "المتعة العامة".. ومن خلال الدمج الوظيفي للمنظمات التطوعية الخاصة في الحكومة باعتبار أن الأولى تقوم جزئيا بأداء بعض وظائف الحكومة.

ثالثاً: بعض الخبرات العالمية في إدارة تعليم الكبار وأدوار المنظمات غير الحكومية:

توجد اهتمامات جدية بتعليم الكبار وإدارته وكذلك إدارة مؤسساته في العديد من دول العالم المعاصر ففي

١- **كندا:** يمثل التعليم المستمر عنصرا مهما في كندا حيث أن أكثر من ٣ مليون كندي قد التحقوا ببرامج تعليم الكبار كل عام. ويتم تقديم الكورسات من خلال مجموعة متنوعة من المؤسسات بما في ذلك الهيئات المدرسية، والإدارات المحلية للتعليم والجامعات والكليات والجامعات الأهلية. كما أن البرامج كذلك يمكن أن يمولها أو تقوم بها منظمات غير مربحة ومنظمات غير حكومية وإدارات حكومية. ويتم تقديم التعليم من خلال مجموعة متنوعة من الطرق بالإضافة إلى الفصل التقليدي. ولقد تم تدعيم البرامج الموجهة للأمية في كل المقاطعات. وبعض الأفراد قد أنتجوا طرقا مؤسساتية وتم تقديمها خلال الجامعات الأهلية والكورسات المسائية في المدارس الأهلية. كما أن هناك أيضا

عدداً من المنظمات التطوعية التي قدمت لتدعيم غير الرسمي والمساعدة الفردية. ومثل هذه الطرق قد أثبتت صلاحيتها في تعليم الكبار عن البرامج الرسمية.[٨٣]

٢- الهند: توجد مشروعات تم فيها إدارة تعليم الكبار من خلال منظمات غير حكومية:[٨٤]

١- مشروعات محو الأمية الوظيفية ويهدف لمحو الأمية الوظيفية للمواطن في المناطق الزراعية، وقد ساهمت فيه منظمات غير حكومية من خلال تنسيق وتعاون مع بعض الجهات الحكومية مثل: وزارة التعليم ووزارة الزراعة.

٢- تعليم الكبار العمال، وقد بدأ هذا البرنامج من خلال الهيئة المركزية لتعليم العمال ومؤسساتها، وأشرف على إدارة هذا البرنامج نقابات العمال المختلفة، بالإضافة لإدارات الشركات والمصانع، وساهم فيه بعض الجهات الحكومية.

٣- تعليم الكبار غير نظامي للشباب بدأ هذا البرنامج في عام ١٩٧٥ وهدف إلى تقديم تعليم الكبار للشباب والمتصل ببيئتهم. وهو يهدف إلى زيادة المهارات الوظيفية للمتعلمين من أجل زيادة إنتاجيتهم ومشاركتهم الاجتماعية.

٤- اللجنة التعليمية، وأنشئت عام ١٩٦٤ وكان الهدف الرئيسي للجنة هو ربط التعليم بالحياة وباحتياجات وطموحات الأفراد وذلك حتى يكون التعليم بالفعل أداة للتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ولقد كانت أولى المحاولات محلية النطاق في القضاء على الأمية هو من خلال البرنامج القومي لتعليم الكبار (١٩٧٨).

٣- **الولايات المتحدة الأمريكية:** يشارك المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات غير الحكومية في المشاركة في صنع القرار التربوي والرقابة على المؤسسات التعليمية، وتحسين مستوى المؤسسات التعليمية[٨٥]. وقد لا تستطيع الدولة أن تفي بمتطلبات التعليم للجميع، وهنا يكون دور المنظمات غير الحكومية في دعم موارد الدولة لتحقيق هذه المتطلبات، فتستطيع المنظمات غير الحكومية توفير التعليم غير

الرسمي من خلال مدارس المجتمع وبرامج المدارس الصديقة، وتشارك المنظمات غير الحكومية وزارة التربية في وضع البرامج التعليمية وتحقيق بعض المهام التي قد تعجز أمامها مثل الوصول للمناطق الفقيرة وتيسير تعليم الفتيات وتعليم المتسربين من التعليم(٨٦).

٤- **الدانمرك:** تعتبر منظومة التعليم غير الرسمي من أقدم النظم في أوروبا. فلقد بدأ في القرن التاسع عشر عندما تم إنشاء أول تشكيل ديمقراطي. فهو مبني على أساس مبدأ "الفولكبوبا لاينج "Polkeoplysning" والذي قد قدمه المعلم الفيلسوف الدنماركي ان. إن إس جروندفيج N.F.S Grundting وكلمة "الفولكيوبالاينج" تعني الأنشطة الاجتماعية والثقافية، تعليم الشباب والكبار، تعليم الشباب والكبار، تعليم الكبار الناس كافة. ولقد هدفت الأنشطة التعليمية التابعة لمبدأ "الفولكيو بالاينج" إلى خلق الفرص للتعليم والذي كان نظام التعليم الرسمي غير قادر على منحة وتقديمه. وعندما قدمت هذه النشاطات القيمة والاستقرار، بدأت السلطات في تأييدها وتدعيمها ماليا وتشريعيا. وهذا المبدأ لا يتضمن فقط النشاطات الخاصة بالتعليم الغير نظامي، ولكنه يتضمن أيضا نشاطات الشباب القومي والمنظمات الرياضية. وظهر حديثا نوعان من مدارس التعليم الغير نظامي: مدارس الإنتاج "ومدارس فولك العليا"، واتجهت تجاه الشباب والكبار الغير موظفين (العاطلين). أما النشاطات الأخرى لبعض المنظمات غير الحكومية الدنمركية المحلية قد اتجهت إلى تقديم المساعدة لدول مشابهة في وسط وشرق أوروبا(٨٧).

٥- **رومانيا:** يعتبر تعليم الكبار والتعليم العام والتدريب عناصر مكتملة مع بعضها البعض. ويستهدف الشباب وكبار السن، حيث إن كل منهم قد تم تنظيمه في أنظمة رسمية بواسطة وزارة التعليم، ووزارة الرفاهية الاجتماعية، ووزارة الشباب والرياضة ومقدمي التعليم الخاص والتدريب. كما أن هناك زيادة في أعداد المتقدمين لدورات اللغات الأجنبية المتخصصة والعامة وبعض المهن والحرف الجديدة التي نشأت في السوق الاقتصادي وأخيرا الامتداد أو التوسع الملحوظ في المعلومات التكنولوجية في السنوات الحديثة. ومن أمثلة المقدمين والمانحين للمؤسسة الرومانية للبحث الاقتصادي والاجتماعي

منظمة "أيكسون" وتقوم هذه المنظمة بتدريب المتخصصين، مثل المديرين، المحللين، مديرين المبيعات، البائعين والسكرتارية وفقا لمتطلبات السوق الاقتصادي وقد كانت وفي ناجحة نجاحا ملحوظا، وأصبح معظم مدربيها يعملون الآن في شركات كبرى.(٨٨)

٦- **استونيا**: كانت هناك أشال مختلفة من تعليم الكبار والذي فيه نجد أن هناك استمرار للتعليم قبل الخدمة أو/ وبعد الخدمة عام أو/ وخاص. ونجد أنه قد يتم تنظيم عدد من الأنشطة الثقافية التي تحدث في المجموعات الدراسية المختلفة، ونوادي يقضى بها نشاط وقت الفراغ. وغير ذلك من الأماكن وذلك من أجل التطوير الذاتي. ومنذ بداية ١٩٩٠ نجد أن المؤسسات العامة والخاصة قد ارتبطت بتعليم الكبار والغير نظامي وخاصة في المجالات التي كانت مهملة من قبل مثل الإنسانيات، اللغات الحديثة، الأعمال والقانون والإدارة والعلاج النفسي الأسري، وتطبيق مستويات للشهادة المؤهلة، كما أن هناك مؤسسة تطوعية يطلق عليها "Andras" آندراس والتي تحاول أن تنسق بين أنشطة تعليم الكبار.(٨٩)

٧- **فنلندا**: لقد بذلت المحاولات من أجل دمج تعليم الكبار في نظام تبعا لمبدأ التعليم المستمر. ولقد قامت الحكومة بتحديد الخطوط الحالية لتطوير تعليم الكبار في ١٩٨٧ ولقد تم إعطاء الأولوية لتطوير التعليم المهني (الوظيفي). كما تم إعداد الإدارة والمنظمة خلال ١٩٨٠ وتم تقديم الكورسات في كل المناطق بالدولة. وتنظم مؤسسات التعليم الليبرالية تعليم الكبار عن طريق مراكز تعليم الكبار، المدارس العالية الشعبية، المدارس المسائية ولقد تم بناء المزيد من المراكز في كل الجامعات خلال الثمانينيات، وذلك من أجل الاستمرار في التعليم المستمر. ويتم تمويل مؤسسات تعليم الكبار من خلال الحكومة، والموظفين والطلاب. كما أن الأشكال المتعددة لتعليم الكبار يتم تقديم العون المالي لها من خلال الحكومة ومؤسساتها التعليمية الليبرالية والعامة. وتبلغ النسبة من ٥٠%: ٨٠% من نفقاتها. ونفقات رسوم التعليم الخاصة بالطلاب في المؤسسات الوظيفية يتقاسمها الحكومة والسلطات المحلية.(٩٠)

٨- **فرنسا:** يضم تعليم الكبار تعليم الكبار وذلك نظرا لأنه لا توجد جامعة مفتوحة بفرنسا. وتحت قانون تعليم الكبار عام ١٩٧١ كان لزاما على الموظفين أن يساهموا في الجزء الرئيسي من النفقات. وتعليم الكبار هو حق لكل الأفراد العاملين ويستفيد كل عام شخص من أربعة أشخاص من تعليم الكبار، ويستهدف تعليم الكبار التطوير المهني وتحقيق مستويات أفضل من التعليم العام وأوضحت الدراسات المسحية أن الذكور المؤهلين بشكل جيد هم أكثر الفئات استفادة من التعليم وخاصة في المرحلة العمرية ٢٥- ٤٠ عام. كما تم إعداد برامج تدريب للكبار من الشباب المتواجدين في سوق العمل وكذلك للأفراد الغير عاملين. ومثل هذه البرامج تجريها هيئات عامة (حكومية) وخاصة عن طريق الموظفين وتقوم وزارة التربية والتعليم بتنظيم واحد من ستة من برامج التدريب المهني (الوظيفي)[٩١].

٩- **الكاميرون:** فمنذ عام ١٩٦٠ يدار تعليم الكبار في ثلاثة اتجاهات: التوسع الزراعي، والتطور المجتمعي، وحملات محو الأمية للكبار ١٩٧٠. ولقد وجهت وزارة شئون المرأة بعض من جهودها للبرامج التي يكون الهدف الرئيسي منها هو تدعيم مكانة المرأة في المجتمع، حيث حدث توسع سريع في الفصول المسائية والتي فيها يتم إعداد الكبار لاختبارات شهادة المدرسة الابتدائية والثانوية وتمثل أحد التطورات الأساسية في التعليم وذلك منذ عام ١٩٧٠. وتمثل الفتيات الأغلبية في هذه المؤسسات والتي غالبا ما يديرها الأفراد خارج ساعات الدراسة. وهذه المؤسسات ذات مصروفات كما أنه يتم تنظيمها من خلال قانون التعليم الخاص،[٩٢] ويتضح أن السمة الأساسية لإدارة تعليم الكبار في الكاميرون هي الفردية والقطاع الخاص.

١٠- **جمهورية أفريقيا الوسطى:** ينظر لتعليم الكبار على أنه جزء مكمل للتعليم الرسمي ونجد أن قسم إدارة تعليم الكبار في وزارة التربية والتعليم للتعليم الأساسي والتعليم الفني برامج محو الأمية. ويقوم بإنتاج مواد خاصة بمرحلة محو الأمية، وكذلك المتابعة وتقييم برامج محو الأمية المتنوعة وحث الأفراد على الاشتراك في برامج محو الأمية. وهناك هيئات أخرى مشتركو في برامج محو الأمية

الوظيفية أحيانا تعمل مثل هذه الهيئات بمفردها وأحيانا تعمل في تعاون مع إدارة تعليم الكبار. ومن هذه الهيئات المراكز الإقليمية للتعليم والتدريب (CREF)، وكالة أفريقيا الوسطى للتطوير (ACADOP)، ومنظمات التطوير المجتمعي والاجتماعي والخدمة المدنية الوطنية لتنمية الشباب (SCNPJ) كما أن الحكومة أيضا عملت على تكوين لجنة خاصة في الحملة ضد الأمية وذلك من أجل تدعيم محو الأمية.[٩٣]

١١- **شيلي**: هناك نوعان من البرامج التي يتم تقديمها في تعليم الكبار. أحدهما في المستوى الابتدائي، ويقدم تدريباً بدائياً، أما النوع الثاني يستمر بين المستوى الإعدادي أو الثانوي ويهدف إلى تقديم التدريب الذي يمكن الفرد من دخول سوق العمل مع تخصص فني وذلك في برنامج أكاديمي خاص لمدة عامين. ولقد قدمت الجامعات مجموعة من البرامج والعديد من الكورسات حول موضوعات ثقافية.[٩٤] وتقدم وزارة التربية والتعليم تعليما غير رسمياً لكل من أطفال المدارس والكبار، ولقد حددت إدارة التعليم خارج المدرسة خمسة مجالات هي: الفنون الثقافية، تكنولوجيا العلوم، الاستجمام الرياضي، التربية البيئية والمشاركة والاندماج الاجتماعي والسلام وحقوق الإنسان. وفي كولومبيا هناك إسهامات خاصة بالمنظمات غير الحكومية، والتي ساهمت في تطوير برامج التعليم الحكومي خلال مشروعات التطوير المجتمعي التي تضم بعض الأنشطة التعليمية[٩٥]

١٢- **ماليزيا**: يعتبر تعليم الكبار جزء من السياسة التعليمية الرسمية ويرتبط بأنشطة التعليم والتدريب التي تحدث خارج المؤسسات التعليمية التقليدية المعروفة. ويهدف إلى زيادة أعداد العمال ذوي المهارات. ومع زيادة أعداد الطلاب الذين يتركون الدراسة الرسمية سنويا فإن الطلب على التعليم والتدريب قد ازداد بشكل هائل، حيث أن المنظمة التعليمية الرسمية لا تستوعب هذا الطلب. ومن أمثلة برامج تعليم الكبار برنامج التدريب الوظيفي: حيث يلتحق الشباب بالقطاع الخاص في المنطقة المحلية كتدريب محترف يشتمل على ميكانيكا السيارات، واللحام ومدة هذا البرنامج من عام إلى عامين، وبرنامج إكساب المهارات غير النظامي ويتم تحت الإشراف المباشر لوزارة الشباب

والرياضة ويتم تحديد مجالات التدريب عن طريق المشاركين أنفسهم، والبرنامج الاحترافي المحلي للشباب وهو برنامج مشترك بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وفي هذا المشروع يكفل القطاع الخاص المتمهن ويوفر له التدريب بينما تقوم الحكومة بتقديم الاستشارة، ويتاح هذا المشروع للشباب من عمر ١٨: ٢٥ عام ويقدم التأهيل الأكاديمي مع التدريب المهني والفني.

وحققت الدولة زيادة في أعداد العمال المهرة والذين بدورهم يمكنهم إنجاز متطلبات القطاع الصناعي. وعلى الرغم من أن آلاف المشاركين قد اشتركوا في البرنامج فإنه لا تزال متطلبات العامل الماهر مرتفعة. ولقد استفادت الدول أيضا من خلال تقليل معدل البطالة بين سكانها. ومع توفر العمال المهرة فإن المستثمرين الأجانب والمحليين سوف يقومون بالاستثمار في الدولة.[٩٦]

١٣- **أثيوبيا:** بدأت في عام ١٩٧٩ حملة لمحو الأمية والتي تهدف إلى القضاء على الأمية ولقد كان الهدف الأسمى لهذه الحملة هو التعجيل بالتطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة وفي عام ١٩٧٤ كانت نسبة ٧% فقط من إجمالي السكان هي المتعلمة. وفي عام ١٩٨٩ أصبحت النسبة ٧٦% ولقد ركزت الحملة على القراءة والكتابة، وفي عام ١٩٨٩ كان عدد الملتحقين حوالي ١٣,٢ مليون ونجد أن العديد من المشتركين بعد ذلك قد التحقوا بنظام التعليم الرسمي، وذلك من خلال إدارة تعليم الكبار داخل وزارة التعليم. وتتألف بنية تعليم الكبار من برامج التدريب على المهارات المجتمعية والتعليم عن بعد، وهناك ثلاثة أنواع من برامج التدريب على مهارات المجتمع وهي: تدريب المهارات، التدريب المنظور، ونقل المعرفة. ولقد كانت تحدث خلال مراكز تدريب المهارة المجتمعية. وفي عام ١٩٨٩ كان هناك حوالي ٤٠٨ مركزا وكان عدد المشتركين ١٥١،٦٧١ ومنها ٢١% إناث ولقد من المتوقع أن يرجع كل متشارك إلى قريته ليقوم بنقل المعارف والمهارات لأعضاء المجتمع الآخرين. أما التعليم عن بعد فيتم من خلال شبكة الإذاعة المحلية تحت سيطرة وزارة التربية والتعليم. ويقوم بتغطية الموضوعات المدرسية المعتادة في العديد من الموضوعات مثل الزراعة والصحة وعلم التربية.[٩٧]

١٤- **اليمن**: فإلى جانب أنها تعاني من تدني مستوى التعليم وتدني الإقبال عليه والخروج بفائدة كبيرة منه تعاني من إشكالية كبيرة هي أعرض جانب كبير من الفتيات عن الالتحاق بالعملية التعليمية لأسباب اجتماعية واقتصادية وتعليمية وهو الأمر الذي يترتب عليه أن نصف المجتمع يكون عرضة للجهل وافتقار المعرفة، الأمر الذي يشكل عائق أمام عملية التنمية الشاملة. ولقد تحملت الحكومة اليمنية -في مرحلة ما بعد الثورة- أعباء كبيرة في جانب تعليم الكبار الشباب والشابات ولم يكن مصدر تلك الأعباء في أن الحكومة لم تجد أمامها إسهامات سابقة فتضيف إليها وتواصل في فيما بدء به السابقون، ومع الجهود التي بذلت شهد النظام التعليمي تطوراً ملحوظاً في العقود الثلاثة الماضية. سواءً من حيث الكم أو الكيف، وتدل المؤشرات العامة على وجود تدني في تعليم الإناث بشكل عام وتكون الصورة أكثر وضوحاً في الريف منها في الحضر، ونستطيع الخروج من كل ذلك أن هناك خلل في توزيع الخدمة التعليمية بين الريف والحضر لصالح الأخير، وأن هناك خلل توزيع الخدمة التعليمية بين الذكور والإناث لصالح الأول.

ولقد ساهمت الجمعيات التعاونية في إحداث نقلة كبيرة في تطوير المجتمعات المحلية في مجالات كثيرة أهمها مجال التعليم من خلال استيعابها للجهد الشعبي والرسمي وبناءها لكثير من المدارس وتوفير مستلزمات العملية التعليمية، كما كان لها دور في عملية التوعية بأهمية التعليم وأهمية للمجتمعات المحلية وتعلم الفتاة على وجه الخصوص.

وتوجد في اليمن العديد من المنظمات الطوعية النسائية والهدف الأساسي للجمعيات النسائية في اليمن والعاملة في مجال المرأة والأسرة والمجتمع هو السعي إلى أحداث تغيير كمي ونوعي في حياة المجتمع المحلي بما تقدمه من خدمات وبرامج وخطط لتنمية المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التربوية والحياتية عن طريق رفع مستوى المرأة والأسرة في المجالات الذكورة أعلاه مستعينة في ذلك بالإمكانات والوسائل التي تتاح لها لتطوير آلياتها وبرامجها وبما يؤدي إلى تحسين أوضاعها المعيشية وتحقيق فرص الاعتماد على الذات ومنها [٩٨]:

١. اتحاد نساء اليمن، وهي منظمة جماهيرية طوعية ذات طابع اجتماعي وتقدم جهوداً في تنمية المرأة والأسرة وتقصر فقط على جهود توجيهاتها لرفع عملية التعليم وتعليم الفتاة بشكل خاص.

٢. الجمعية الاجتماعية لتنمية الأسرة، وهي جمعية إنسانية طوعية بحتة تعمل على تنمية الأسرة من خلال المرأة والطفل في المجتمع، وشعار الجمعية: ساعة عمل طوعية تسهم في دفع التنمية الأسرية، وتأسست عام ١٩٩٠م.

٣. جمعية تنمية المرأة والطفل هي جمعية غير حكومية مستقلة ليس لها أية ارتباطات حزبية أو شخصية أنشئت هذه الجمعية حديثاً بهدف النهوض بالمستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي للمرأة التنمية والطفل اليمن.

١٥- **تايلاند:** تعتبر تايلاند حديثة في تعليم الكبار وإدارته في البلاد، حيث أسست قسم للتعليم غير الرسمي (DNFE) يتبع وزارة التعليم، ويقدم أنشطة للتعليم الغير نظامي والرسمي في نفس الوقت. وشملت السمات الرئيسية للتعليم غير الرسمي: توسيع نطاق العمل، وتوسيع أنشطة تعليم الكبار لتشمل الدولة، والتأكيد على مفهوم التعليم مدى الحياة، وإنشاء مجموعات لأنشطة محو الأمية، وهناك تنسيق على مستوى عال بين قسم تعليم الكبار ومنظمات حكومية وغير حكومية تقدم خدمات تعليمية. ويقوم قسم تعليم الكبار بتخطيط برامج تعليمية تختلف حسب المناطق وتختلف حسب النوع مثل التربية المستمرة، وبرنامج توسيع فرص التعلم.(٩٩)

ومن المؤكد أن حركة تعليم الكبار التي بدأت في عام ١٩٣٨ كانت بمثابة الأساس القوي لإنشاء قسم تعليم الكبار (DNFE). ومنذ ذلك الوقت بدأت الحكومة في إرساء العديد من السياسات والبناءات التنظيمية الخاصة بتعليم الكبار وفي عام ١٩٤٠ "تم إنشاء قسم تعليم الكبار التابع لمكتب السكرتير الدائم لوزارة التعليم (قسم التعليم العام) من أجل تقديم الخدمات التعليمية لغير المتعلمين من الكبار. وبالإضافة لذلك كان هناك مكتبان آخران تابعان لقسم المناهج، وكانا مسئولين

عن تعليم الكبار، وهما: مركز تكنولوجيا التعليم ومركز المتاحف التعليمية. وبعد إنشاء قسم تعليم الكبار اندمجت المكاتب الثلاثة تحت لوائه.(١٠٠)

وإلى جانب قسم تعليم الكبار هناك منظمات حكومية وغير حكومية أخرى تقدم خدمات تعليمية مشابهة. ومن بين هذه المنظمات قسم التنمية المجتمعية التابع لوزارة الداخلية، والأقسام المتعددة التابعة لوزارة الصحة العامة، ووزارة العمل والخدمات الاجتماعية، ومؤسسة تنمية المناطق النائية. وتسير إدارة التعليم في ضوء أسلوب المستويات: المستوى المركزي (القومي)، والمستوى الإقليمي، والمستوى المحلي.(١٠١)

ومن وسائل تعليم الكبار في تايلاند: التليفزيون التعليمي. ويقوم مركز تكنولوجيا التعليم (CET) بالمشاركة مع قسم الراديو والبث التليفزيوني في قسم تعليم الكبار (DNFE) بإنتاج برامج لتعليم الكبار (١٠٢)، والراديو التعليمي لتقديم برامج التعلم عن بعد في كافة مستويات التعليم للأفراد غير الملتحقين بالتعليم الرسمي (١٠٣)، والأقمار الصناعية للبث الفضائي، وتقدم شركة "ثايكوم" بثا مجانيا عبر القمر الصناعي لمصلحة قسم تعليم الكبار لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم يستخدم في تقديم البرامج للمتعلمين في كافة المناطق، وخاصة المناطق البعيدة في البلاد. (١٠٤)

وشهدت حقبة التسعينات بعض الاتجاهات الجديدة في أنشطة قسم تعليم الكبار منها: التوسع في تعليم الكبار ليشمل كافة المحرومين من التعليم، ودعم التعليم المدرسي الرسمي، ترقية مستوى التعلم مدى الحياة. وقد قام قسم تعليم الكبار (DNFE) بإنشاء شبكة للتعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى والمنظمات غير الحكومية (NGOS) لتنظيم أنشطة تعليم الكبار وتوسيع خدمات تعليم الكبار من خلال إنشاء مراكز له في المناطق المختلفة. (١٠٥)

وتوجد معايير للقبول في برامج تعليم الكبار منها: أن يكون المتقدم تايلاندي الجنسية، أن يكون عمر المتقدم ١٤ عاماً أو أكثر عند التسجيل. وتعد هذه المعايير كافية بالنسبة للمستوى الابتدائي، في حين أن هناك معايير إضافية للمستويات الأخرى. وللدراسة في المستوى الثانوي الأدنى

يجب أن يدرس المتعلم في إحدى المستويات الآتية أولا: التعليم الابتدائي الرسمي، أو أحد مقررات تعليم الكبار، أو أحد برامج التعليم البوذي المكافئ، أو أي برنامج مكافئ للتعليم الابتدائي. وبالنسبة للمستوى الثانوي الأعلى يجب أن ينجح المتعلم في مقررات المستوى الثانوي الأدنى. وعلى النقيض من برامج التعليم الرسمي يمكن للمتعلمين أن ينتهوا من الدراسة في كافة المستويات قبل الموعد المحدد بعام كامل على الأقل. (١٠٦)

وتدخل في دائرة اهتمامات قسم تعليم الكبار:

أ. الارتقاء بمستوى برامج تعليم الكبار للمستوى الابتدائي والمستويات الثانوية العليا والتعليم المهني المتنوع.

ب. التنسيق والتعاون التام مع التعليم الرسمي لتنمية قدرات الطلاب.

ج. الاهتمام بتنمية وتحديث الكبار، حيث يهدف القسم لتزويد كافة الأفراد بالمعرفة والمرجوة والمعلومات الضرورية لتحسين نوعية حياتهم.

ويهتم القسم كذلك بالسياسة العامة ووضع البرامج التعليمية الخاصة. ويقوم بتجميع وتحليل البيانات المتعلقة بتطوير جودة العمليات، وصياغة الميزانيات، والقيام بأنشطة المتابعة والتقويم، ورسم خطط العمليات والمشروعات الجديدة، والحكم على مدى فعالية وتطور الأنشطة المتعددة، وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمعدلات القبول والدراسة.

وتوجد وحدات فرعية داخل القسم منها ما يهتم بالمنهج ورفع مستوى المقررات الدراسية وهي مهمة قسم تنمية تعليم الكبار. وفي داخل هذا الإطار يقوم قسم تنمية تعليم الكبار بإعداد المناهج الأساسية وطباعة المواد التعليمية بالمشاركة مع الوحدات والوكالات المختصة، وتنمية سياسة التعليم، الحد من نسبة الأمية، تنمية التعليم الابتدائي، تنمية التعليم الثانوي الأدنى، تنمية التعليم الثانوي الأعلى، وتنمية التعليم المهني. (١٠٧) ومركز تكنولوجيا التعليم، ويقوم بإنتاج وبث برامج التليفزيون والراديو الخاصة

بتعليم الكبار. [١٠٨] وقسم الإشراف، ويقوم بمراقبة وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها المراكز التعليمية والهيئة العاملة بها، ويقوم هذا القسم بتنفيذ أنشطة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية بالمناطق. [١٠٩]

ومن المشكلات في إدارة تعليم الكبار في تايلاند قبول الدارسين بسبب العدد الضخم من المتقدمين يجعل من الصعب تحديد المؤهلات التعليمية والمهارية لكافة المتعلمين المتقدمين، ومشكلات خاصة بالمعلمين، وذلك نظرا لأن غالبية المعلمين لا يحصلون على التدريب الكافي فإنهم غير قادرين على أداء أدوارهم بكفاءة في المقابلات الجماعية. ويتمثل الهدف الأساسي من وراء المقابلات الجماعية في تقديم المساعدة للمتعلمين في عملية التعلم في حياتهم الشخصية والاجتماعية. ولكن ما يحدث في الواقع هو أن هذه المقابلات تتحول إلى فصول دراسية وجها لوجه ويتحول إلى أسلوب التدريس التقليدي، ومشكلات خاصة بالوسائط التعليمية، حيث لا تستخدم الوسائط التعليمية مثل برامج الراديو والتليفزيون بفعالية في تعليم الكبار، كما أن أوقات بث البرامج التعليمية لا تتفق مع ظروف المتعلمين، وارتفاع معدل التسرب، وهناك العديد من الأسباب المسئولة عن ارتفاع معدل التسرب مثل: عدم توافر الوقت الكافي أمام المتعلمين بسبب التزاماتهم الوظيفية، وجود رصيد من الخبرات السلبية تجاه المدرسة، وضعف مستوى التدريس والتعلم. وعادة ما يكون المتعلمون مطالبين بالعمل طيلة ساعات النهار، وهو ما يدعوهم إلى البحث عن الراحة والاسترخاء في المساء، ومشكلات التمويل والإشراف.

رابعا: واقع المنظمات غير الحكومية ودورها في تعليم الكبار وإدارته في جمهورية مصر العربية:

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بتعليم الكبار لأسباب عديدة، أهمها قصور التعليم الرسمي عن الوفاء باحتياجات المجتمع التعليمية من حيث الفئات التي يخدمها، ونوعية البرامج التي يقدمها، كما أن التغيرات السريعة التي تواجه المجتمعات الحديثة تتطلب مواكبة تعليمية مستمرة، فالانفجار المعرفي والتقدم التقني والثورة في مجال الاتصالات وغير ذلك مما يشهده عالمنا المعاصر تستلزم بالضرورة نوعية جديدة من الأفراد ذوي قابلية للتعلم المستمر والقدرة عليه والرغبة فيه. إضافة إلى ذلك فهناك أسباب

أخرى دعت إلى زيادة الاهتمام بتعليم الكبار منها: تزايد أعداد كبار السن، ونمو الحق في التعليم وإعادة التعليم والتدريب، وأهمية العيش في مجتمع متعلم. وكل هذا وغيره جعل تعليم الكبار عنصرا أساسيا في نظم التعليم الحديثة.

١- بنية تعليم الكبار في مصر

يرتبط تعليم الكبار في مصر في الغالب بنسبة الأمية وأن أغلب البرامج تركز على هذا الجانب من تعليم الكبار. ووفقا للإحصاء السكاني المصري عام ١٩٦٠ نجد أن ٧٠% من المجتمع السكاني الأكثر من ١٠ سنوات يعانون من الأمية. وفي عام ١٩٧٦ سجلت مصر إجمالي ١٣,٣ مليون من الأميين الكبار (فوق الـ ١٥ عام) أو ما يعادل ٦١,٨% من إجمالي مجتمع الكبار. وبحلول عام ١٩٨٦ كان العدد الإجمالي للاميين قد زاد إلى ١٧,٢ مليون ولكن النسبة المئوية المناظرة من مجتمع الكبار قد قلت إلى ٤٩,٤% (١١٠).

ويعتبر إعلان رئيس الجمهورية باعتبار سنوات التسعينيات من القرن العشرين عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار وذلك انطلاقا من حق كل مصري في التعليم وأن يبقى متعلما ما بقى فيه من حياة إيمانا بخطورة مشكلة الأمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبناء على هذا الإعلام تطلب تحقيق تكاتف التعليم الرسمي في مختلف المؤسسات التعليمية مع تعليم الكبار في أجهزة الإعلام وكافة المؤسسات الشعبية والرسمية على محو الأمية في حملة قومية شاملة. (١١١)

وفي هذا الشأن صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، وبناء على هذا القانون في مادته الرابعة تم إنشاء هيئة عامة محو الأمية وتعليم الكبار ذات شخصية اعتبارية وتتبع وزير التعليم، وتتولى وضع خطط وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات المختلفة التي تقتسم مسئولية تنفيذ هذه الخطط والبرامج في الدولة. ويكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه، ويكون للهيئة جهاز تنفيذي يصدر بتعيين رئيسه وتحديد

معاملته المالية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. (١١٢)

وتم تحديد اختصاصات الهيئة في المادة الخامسة كالآتي: (١١٣)

تحديد مراحل التنفيذ ومدد أهداف كل مرحلة وأولويات العمل فيها. وتحديد ما يلزم للخطة من قدرات بشرية ومادية وفنية ومالية وحوافز تشجيعية واقتراح وسائل تمويلها، وحصر الأميين وتصنيفهم وتحديد المدة اللازمة لمحو أميتهم وأوقات الدراسة والوسائل اللازمة للتنفيذ، وتنسيق العمل بين الجهات الملزمة بتنفيذ محو الأمية ومتابعته، ووضع قواعد اختيار المعلمين الذين سيقومون بالتدريس في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار سواء من المدرسين العاملين بوزارة التربية والتعليم أو من المتطوعين أو غيرهم للقيام بهذا العمل، وقواعد منح الحوافز المادية والمعنوية الإيجابية والسلبية بصفة عامة للمدرسين وكسائر العاملين في محو الأمية وتعليم الكبار. وإقرار نظام الدراسة وخططها ومناهجها ومستواها ومراحلها المختلفة، والنظر في قبول المعونات والتبرعات والهبات التي تقدم لأغراض محو الأمية وتعليم الكبار، ومتابعة تنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في كل مرحلة من مراحلها وتقويمها. وتطوير مناهج كل من محو الأمية وتعليم الكبار بما يحقق هداف تطوير التعليم وفقا لروح العصر مع مراعاة البيئات المختلفة.

وفي مجال التدريب المهني، كأحد مجالات التعليم غير الرسمي، بدأت وزارة الأعمال في عام ١٩٨٤ برامج تدريب وظيفية ذات مدى قصير لإعداد مجموعات من العمال بمهارات محددة لإرضاء احتياجات السوق في بعض الوظائف وكذلك لإعادة تدريب العمال الذين قد فقدوا وظائفهم أو على وشك أن يفقدوها ومدة هذه الكورسات هي حوالي ٤ شهور ويتم تقديم معرفة ومهارات للمشركين – الذين أعمارهم ١٨، ٤٥ عام– تساعدهم على البدء. ويتم التدريب العملي في مصانع القطاع العام والخاص بينما يتم تقديم الدروس النظرية في مدارس صناعية.

ويوجد حوالي ٣٣ مركزاً للتدريب المهني في المحافظات المختلفة تحت إشراف وزارة الصناعة وتقدم هذه المراكز برامج تهدف لتقديم تدريب سريع للعمال شبه المهرة وكذلك لتدريب العمال المهرة في

مهنة صناعية بالإضافة لرفع المستوى المهاري للفنيين وفي مخططات التدريب الوظيفي ذات المدى القصير والتي تهدف إلى تدريب العمال به المهرة نجد أن المتدربين ذوي ١٧ عام ومدة الكورس التدريبي من ٤: ٦ شهور.

ومن أجل التمهن بمهنة معينة فإن الطالب الذي أنهى تعليمه الأساسي أو قرر أن يترك المدرسة الفنية يستطع أن يلتحق بكورس تدريب غير نظامي مدته ثلاث سنوات. وينقسم ذلك إلى جزئين: الجزء الأول هو تدريب أساس لمدة عام في مركز التدريب والجزء الثاني يستمر لمدة عامين ويكون في أحد الشركات الصناعية.

ولرفع المستوى المهاري للموظفين تختار الشركات عدداً من العاملين ذوي خبرة عمل بحد أدنى خمس سنوات وذلك لحضور كورسات تدريب مسائية لمدة ثلاثة شهور تقدم تدريب فني. (١١٤)

وفي سياق تقويم أداء التعليم غير الرسمي وإدارته، تم عمل تقويم الحملة القومية لمحو الأمية والتي بدأت منذ العام ١٩٩٢/ ١٩٩٣، وأوصت الدراسة التقويمية بضرورة تبني توجيهات جديدة في تنفيذ إستراتيجية محو الأمية وذلك لأن: (١١٥)

١- أن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي جرت تفرض توجهات جديدة يحسن أن ترعاها الرؤية الجديدة لإستراتيجية محو الأمية.

٢- الاهتمام بإدارة الحملة القومية لمحو الأمية ممثلة في إدارة المؤسسات التي تتولى هذه الحملة.

وقد أفادت توصيات مؤتمر الإسكندرية (الثالث عام ١٩٧٦ والسادس عام ١٩٩٤) والمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار (هامبورج ١٩٩٧) أنه لم تعد وزارة التربية والتعليم هي المسئولة وحدها عن تعليم الكبار، بل أصبحت كل المؤسسات والوزارات تشارك في النهوض بتعليم الكبار، وأن يكون هناك تنسيق بين هذه المؤسسات لإدارة هذا النوع من التعليم. (١١٦)

ولهذا فإن تنظيم حملات محو الأمية وتعليم الكبار أصبحت في حاجة ملحة لتنظيم وإدارة برامجها والتنسيق بين المؤسسات المختلفة.

٢- أنماط تعليم الكبار في مصر:

ارتبط مصطلح تعليم الكبار بمفهوم تعليم الكبار، وهو ما يركز عليه في بعض الدول النامية على محو الأمية، كما ارتبط هذا النوع من التعليم في الدول المتقدمة ببرامج التعليم والتدريب سواء كانت مهنية أو ثقافية، والتي تقدم للعمال في المساء في أوقات الفراغ لزيادة كفايتهم العملية، أو لإعطائهم جرعات ثقافية لم يتمكنوا من الحصول عليها بسبب دخولهم ميدان العمل في أعمار مبكرة. (١١٧)

ويتحدد مفهوم تعليم الكبار وتعليم الكبار ليحقق المعايير الآتية: (١١٨)

١- معيار الشمول والاستمرارية، ويقصد به أن يكون هذا التعليم مرادفا للتعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة، وهو مفهوم شامل يتضمن التعليم الرسمي وتعليم الكبار.

٢- معيار الحرية البنيوية، ويقصد به تحرير هذا التعليم من هياكل التعليم الرسمي فصار مرتبطا بمصطلح التعليم خارج المدرسة.

٣- معيار المنفعة، ويقصد به أن يكون التعليم وظيفيا ليساعد الدارسين على مواجهة مشكلاتهم الملحة في الحياة والعمل.

٤- معيار الحد الضروري، ويقصد به الحد الأدنى من التعليم الذي ينبغي أن يحصل عليه الفرد.

ولا زال التعامل في مصر مع تعليم الكبار أو تعليم الكبار في حده الأدنى باعتباره أساسا لمحو أمية للكبار، وبالرغم من أن هناك برامج للتدريب المهني والثقافة العمالية والتربية الصحية والأسرية وبرامج الإرشاد الزراعي، إلا أنها متفرقة لم تندرج تحت مظلة واحدة شاملة، ولم يحدث تطابق واضح بين

مفهوم تعليم الكبار أو تعليم الكبار باعتباره نوعا من التربية المستمرة مدى الحياة، وما يقدم من برامج متفرقة عن طريق المؤسسات المختلفة لسد فجوات ثقافية معينة. (١١٩)

ويواجه الكبار –الذين يجب أن يتدرجوا في تعليم الكبار– في المجتمع المصري في الآونة الحالية ظروفا تختلف في نوعيتها وشدتها عما واجهوه سابقوهم في فترات زمنية سابقة، دخلت عليهم باعتبارات متزايدة لمواجهتها، والتفاعل معها، والتكيف مع آثارها، وبعض هذه التحديات داخلي، أي يرتبط بالظروف التي يتفرد بها المجتمع المصري، بما يعتمل فيه من قوى وعوامل ثقافية، والبعض الآخر تحديات ذات صيغة عالمية يشارك المجتمع المصري غيره من المجتمعات في التفاعل معها تأثيرا وتأثرا.

فبالنسبة للتحديات المحلية وتداعياتها على تعليم الكبار، فمنها: (١٢٠)

١– التحدي الحضاري، ويندرج تحت هذا التحدي ثلاثة تحديات فرعية وهي الحفز الذي تمارسه القيادة السياسية بعمل مشروعات قومية عملاقة، ونوعية خريجي التعليم سواء الرسمي أو غير الرسمي، وقيمة الوقت كعنصر حاكم للتمكن من عبور الفجوة الحضارية، وفي هذا الصدد يتركز جوهر التحدي الذي يواجهه المجتمع المصري في المدى الزمني الذي ستستغرقه في تجهيز القوى العاملة المدربة، وفي طليعتها جماهير الكبار الذين من المنتظر أن ينخرطوا في مؤسسات تعليم الكبار. (١٢١)

إن تعليم الكبار أو تعليم الكبار على عكس التعليم الرسمي –يحتاج إلى ابتكار تنظيماته ومؤسساته الخاصة به، وأهم من ذلك يحتاج إلى إقامة ترتيبات تعاونية متجددة مع مؤسسات التربية والتعليم والإرشاد القائمة، وترتبط هذه التنظيمات بالضرورة ارتباطا مباشرا بطبيعة التنظيمات السياسية والاجتماعية، ولا شك أن التعدد الكبير والتنوع غير المحدود لمؤسسات تعليم الكبار يثير مشكلات جمة بالنسبة للتنظيم/ على عكس التعليم المدرسي أو الرسمي، فهناك تساؤلات كثيرة عن نوع الترتيبات المؤسسية لهذا النوع من التعليم، ونوع التعاون الذي يمكن تحقيقه مع المؤسسات والتنظيمات الأخرى كالنقابات والاتحادات العمالية والجامعات والمكتبات وأجهزة الإعلام وغيرها (١٢٢).

ويتطلب ذلك ضرورة وجود ترابط مؤسسي بين التعليم الرسمي وتعليم الكبار بمعنى أن تقوم المدارس والجامعات بمسئولياتها تجاه المجتمع بأكمله، وضرورة التنسيق بين مؤسسات التعليم الرسمي ومؤسسات تعليم الكبار وأن تتكامل أهداف مؤسسات التعليم الغير نظامي مع أهداف التعليم الرسمي. (١٢٣)

ويشير واقع تعليم الكبار في مصر إلى أن التنظيم المؤسسي الكبير الموجود هو الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وهذا بالنسبة لتعليم الكبار ويهتم بوجه خاص بمحو الأمية.

ولكن يبقى أن تعليم الكبار ممثلا في تعليم الكبار –الصورة الأكثر شيوعا من تعليم الكبار– له طبيعة خاصة تميزه عن التعليم الرسمي. وأهم ما يميزه أنه يعتني بتعليم الكبار من الرجال والنساء، والذين يحملون على أكتافهم مسئولياتهم عمل يرتزقون منه، ويتحملون مسئوليات عائلية، ويعانون في بعض الأحيان من مشكلات مالية.

٣– نوعية الدارسين الملتحقين بهذا التعليم (شروط الالتحاق):

يمثل الكبار الفئة الأساسية والغالبية العظمى للدارسين في مؤسسات تعليم الكبار، فتشير بعض المؤشرات المستقاه من الإحصاءات الرسمية، والوثائق ونتائج الدراسات العلمية إلى تدني المستوى التعليمي والثقافي لجماهير الكبار في مصر بدرجة لا تتناسب مع مقتضيات التحديات المحلية العالمية. (١٢٤)

ويلاحظ من نتائج تعداد السكان (١٩٩٦) إلى استمرار مشكلة الأمية بأدنى صورها، وهي الأمية الألفبائية المرتبطة بعدم القدرة على القراءة والكتابة، بين قطاعات كبيرة من الكبار فيصل العدد الإجمالي للأميين بين السكان من سن ١٠ سنوات فأكثر إلى ١٧,٣٤٧,٧٤٥ فردا بمعدل يصل إلى ٣٨,٣% برغم ما طرأ من تحسن على هذا المعدل على مدى السنوات العشر من عام ١٩٨٦. (١٢٥)

وتتضح صورة التدني بشكل واضح إذا دخل في الاعتبار الأفراد الذين صنف التعداد مستواهم التعليمي في فئة "يقرأ ويكتب" وهو مستوى لا يكاد يصل إلى درجة كافية من التعليم والثقافة، كأفراد

هذه الفئة أعلى في مستواهم من الأفراد الأميين وأدنى من الأفراد ذوي المؤهلات الأقل من الجامعية. ومستوى "يقرأ ويكتب" بعيد عن الوفاء بالمستوى المطلوب خاصة في ضوء ما تحدده بعض المجتمعات المتقدمة من أن عدم إلمام الفرد بالحاسب الآلي وعملياته يضعه في عداد الأميين. (١٢٦)

وتشير الدراسات إلى وجود تدني شديد في المستويات التعليمية سواء بالنسبة للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي أو الكبار الحاصلين على مصدقة محو الأمية والتي تقيد بوصولهم إلى مستوى الصف الخامس الابتدائي، حيث يطالب الخبراء باستحداث مستوى وسيط من محو الأمية يقوم على مستوى التحصيل المعرفي المخطط لإتمام مرحلة التعليم الإعدادي. (١٢٧)

ويصل عدد الأفراد المصريين الذين صنفهم التعداد في فئة "يقرأ ويكتب" إلى ١٠,٢٤٣,٣١١ فردا من سن ١٠ سنوات فأكثر بمعدل يصل إلى ٢٢,٨% من إجمالي أفراد هذه الشريحة. (١٢٨)

ويشير جانب آخر من الواقع بالنسبة للدارسين الذين يلتحقون أو الملتحقين بتعليم الكبار، وهي المعايير والاتجاهات السلوكية لهؤلاء الأفراد، حيث أكدت العديد من البحوث أن الجهود المبذولة لنقل المجتمعات النامية إلى مصاف المجتمعات العصرية أو المتقدمة تصطدم –بالدرجة الأولى بالإنسان في تلك المجتمعات والذي لا يتحقق لديه في كثير من الأحيان الاتجاهات الدافعة لمسيرة التقدم، كما تشيع في سلوكياته اتجاهات معوقة لتلك المسيرة. (١٢٩)

وتشير كثير من الدراسات إلى شيوع بلامبالاة بين العديد من الكبار في مصر وتبرز دراسات أن اللامبالاة برزت بين عدد من السلوكيات ذات التأثير السلبي على مسيرة المجتمع المصري، وأوضحت أيضا مساس الحاجة إلى ترشيد اتجاهات الكبار في مصر نمو الدقة والوقت والتي تقف أمام نجاح مشروعات التعليم الغير نظامي حيث اختفت إيجابيات كالانضباط في العمل واحترام مواعيده، والحرص على جودة المنتج أو الخدمة وحسن استخدام الموارد البشرية. (١٣٠)

وتأتي الإناث كإحدى فئات الدارسين الكبار المفترض أن ينخرطوا في مؤسسات تعليم الكبار، فمن حيث معدلات المشاركة في قوة العمل والحالة التعليمية يشير تقرير التنمية عن مصر (٩٨/ ١٩٩٩) أن معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل بلغت ٣٠% من بين الحاصلين على التعليم الأساسي و٦% من فئة "الإلمام بالقراءة والكتابة"، ١٤,٦% من بين الأميات، في حين بلغت المشاركة في قوة العمل للذكور من ذات الفئات ٢٨,٨%، ٥٥,٧%، ٨١,٧% على التوالي، وهو ما يوضح انخفاض معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل بالنسبة للذكور، وهو ما يعد إهدار للقوة البشرية. (١٣١)

وفي دراسة المسح السكاني الصحي عام ٢٠٠٠ أثبتت الدراسة المسحية وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الأمهات وكل من مستويات الالتحاق بالمدرسة، والتسرب، ومستويات إعادة الأطفال سنوات الدراسة، وبشكل خاص فإن نسب الأطفال الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة أعلى بكثير بالنسبة لأطفال الأمهات اللاتي لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة.

وتشير مؤشرات تعليم الإناث في مؤسسات التعليم الرسمي أو غير الرسمي إلى أن أعداد كبيرة من الفتيات لم يحصلن على حقهن في التعليم الأساسي، وأن الفجوة بين الذكور والإناث ما زالت قائمة، وأن أعداد النساء الأميات في الريف والمناطق النائية بالإضافة إلى تسرب نسبة عالية منهن من فصول محو الأمية. (١٣٢)

٤- مؤسسات تعليم الكبار:

من الصعب حصر المؤسسات والتنظيمات التي تسهم في تقديم أنشطة وبرامج تعليمية، فمن المؤسسات الحكومية التي تقدم هذه الأنشطة والبرامج:

الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، مؤسسات التعليم العام، ومنها على وجه الخصوص مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع، الجامعات الحكومية، مراكز خدمة المجتمع، مؤسسات ومراكز التدريب المهني بمختلف صوره ومستوياته، مؤسسات الإعلام الرسمية من إذاعة وتليفزيون وغيرها،

المكتبات العامة والمراكز الثقافية، مؤسسات ومراكز الإرشاد الزراعي، مراكز إعداد القيادات السياسية والاجتماعية،

ومن المؤسسات الأهلية التي تقدم برامج تعليم الكبار: التنظيمات العمالية مثل الجامعة العمالية، الجمعيات الثقافية والأدبية والاجتماعية والدينية، اتحادات ونقابات المعلمين، المنظمات الحزبية والسياسية، الاتحادات والجمعيات الرياضية والفنية والترفيهية، مراكز تعلم المهن والمهارات الخاصة كمراكز تعليم اللغات الأجنبية والكمبيوتر والسكرتارية وغيرها، المؤسسات الأهلية للتعليم بالمراسلة، الجمعيات المتخصصة المختلفة، الجمعيات المهنية والطبية والزراعية.. وغيرها، جمعيات خدمة المجتمع وتنميته، الصحف والمجلات، الجمعيات والنقابات المهنية، المنظمات الحزبية ومراكز إعداد القيادات الحزبية والاجتماعية التابعة لها، الجامعات الأهلية والمؤسسات الخاصة للتعليم بالمراسلة، الجمعيات الثقافية والأدبية والدينية، دور العبادة والمراكز الدينية.

وتسهم كل هذه المؤسسات والتنظيمات في التنمية الفكرية والاجتماعية والمهنية للكبار. ولكل واحدة منها خصوصيتها التي تستمدها من أهدافها الاجتماعية والتربوية التي تستهدفها برامجها، وتتفاوت في مناهجها وطرائقها وأساليبها ووسائل ومصادر تمويلها، وتركيباتها الإدارية والتنظيمية، وحجم عطائها من زاوية الكم والكيف (١٣٣).

وفي مصر، فإن التنظيم المؤسسي الكبير في مجال تعليم الكبار هو الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، ويهتم بوجه خاص بمحو الأمية، كما أن مساهمات الجامعات والمدارس الرسمية والمؤسسات النقابية والأهلية تحتاج إلى مزيد من الدعم والتنظيم، فهناك حاجة إلى إيجاد تنظيم مؤسسي فعال للتعليم غير الرسمي، وإيجاد تنسيق بين أجهزة الإعلام، ومؤسسات تعليم الكبار ومؤسسات التعليم الرسمي. (١٣٤)

ولعل تنوع واتساع مؤسسات ومنظمات تعليم الكبار وخاصة في مجال محو الأمية يفرض نوعا من الحاجة إلى تنسيق وتحديد المهام فيما بين تلك المؤسسات المعنية بمحو الأمية، بل إن الحاجة إلى ذلك التنسيق يعد من أهم المبادئ التي يجب أن تستند عليها استراتيجيات تعليم الكبار. (١٣٥)

وخير مثال على ذلك تعدد الجهات المشاركة في الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار يوجب ضرورة التنسيق، فالنجاح في المواجهة الشاملة للأمية ولتعليم الكبار يعتمد على تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية في تلك المواجهة. يمكن أن يتحقق التنسيق من خلال خطة متكاملة تغطي مجموعة من الجوانب أهمها: (١٣٦)

١- تحديد الأهداف الكمية: ويقصد بذلك تحديد أعداد المستهدفين من الخطة العامة -على سبيل المثال محو الأمية- وكذا توزيعهم جغرافيا ومؤسسيا (المؤسسات التي يعملون فيها والقطاعات التي ينتمون إليها) وسنيا حسب أعمارهم، ثم توزيعهم كميا على الأجهزة الرسمية والجهات غير الرسمية مع توزيع وتحديد المسئوليات بين تلك الجهات في إطار من التكامل والتنسيق بين تلك الجهود لتخفيف الأعباء. كما يعني تحديد عدد المستهدفين من كل مرحلة من مراحل الخطة بما يسهل عملية التقويم المرحلي.

٢- تحديد الأهداف النوعية: ويقصد بذلك تحديد المستوى التعليمي والثقافي الذي ينبغي الوصول إليه عند نهاية كل مرحلة من مراحل الخطة، وتحديد المهارات التي ينبغي حصول الدارس عليها في كل مرحلة، وهذا يقتضي وجود نوع من تناسق وتنسيق الجهود في عملية متابعة العملية التعليمية للكبار.

٣- تحديد الأدوار والمسئوليات: تقتضي عملية التنسيق بين أنشطة المنظمات غير الحكومية وبينها وبين المؤسسات الحكومية -التعليم الرسمي- المعنية بنشاط محو الأمية تحديد الأدوار والمسئوليات بين المنظمات بالنسبة لجميع المنظمات والهيئات المسئولة التي تشارك في الحملة، وذلك في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

٤- التنفيذ الجاد: وهذا يتطلب متابعة دورية وكذا نوع من الرقابة والمحاسبية الفورية لأية جهة –رسمية أو غير رسمية- على أن يكون ذلك في إطار من تنسيق عمليات التنفيذ، وعلى نحو يضمن توفير التمويل اللازم لهذه الأنشطة.

٥- التقويم والمتابعة المستمرة: ويقصد بها ضرورة توفير آلية للتعرف على مدى نجاح الجهود المبذولة، والوقوف على مدى ما يوجد من تنسيق وتكامل بين تلك الجهود، فضلا عن تشخيص مواطن الضعف لمعالجتها ومواطن القوة لتعزيزها، الأمر الذي يضمن تصويب ما قد يوجد من قصور وأخطاء أولا بأول وبما يؤدي إلى زيادة الكفاءة.

ويعد التنسيق بين الجهود ضرورة حتمية، وذلك في حالة مؤسسات يعتمد بعضها على البعض، أو في حالة وجود مؤسسات تتجه لتحقيق هدف واحد، إذ يهدف التنسيق عندئذ إلى تكامل جهود تلك المؤسسات، وتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة، وتجنب المؤسسات ما قد ينتج من تعارض وتصادم في الأدوار وتكرار في الجهود.

وبالنظر إلى بعض الجهود التنسيقية بين مؤسسات تعليم الكبار وخاصة في محو الأمية وبين التعليم الرسمي، توجد بعض الجهود التنسيقية الإيجابية بين الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ووزارة التربية والتعليم متمثلة في الاستفادة من الدوائر التليفزيونية التي أقامتها مديريات التربية والتعليم (إدارة التدريب) والمتصلة بالمركز الرئيسي بوزارة التربية والتعليم، وقد تمثلت تلك الاستفادة فيما خصص من برامج تدريبية لمعلمي محو الأمية أطلق عليها الدورات التدريبية المركزية، هذا بالإضافة إلى استحداث نظام الفيديو كونفرنس لتدريب المعلمين على مستوى الجمهورية، كما يوجد تنسيق آخر بين فروع الهيئة في بعض المحافظات ومديريات التربية والتعليم من خلال دورات تدريبية تقيمها بالفروع ويحاضر بها موجهون تابعون لوزارة التربية والتعليم ومدراء أفرع الهيئة، إلا أنه يؤخذ على تلك الدورات أنها تبتعد إلى حد ما عن التعرض للنواحي التطبيقية والعملية لمشكلات تعليم الكبار، وكذلك اختلاف طرق التدريس

بين موجهي التربية والتعليم وبين مدراء الهيئة العسكريين- وفي الموضوعات أيضا وطرق التعامل مع الدارسين مما يؤكد ضعف التنسيق بين الجهة الرسمية وغير الرسمية. (١٣٧)

٥- المنظمات غير الحكومية في مصر:

يشتمل الشكل الحديث للمنظمات غير الحكومية على ما يلي:

أ- **الأحزاب السياسية:** يوجد بمصر ٢٤ حزباً سياسياً حتى الآن، ويمكن تحديد خمسة أحزاب تحتل الأهمية في النظام الحزبي في مصر، وهي: الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) وحزب الوفد، وحزب التجمع الديمقراطي الوحدوي، وحزب العمل الاشتراكي، والحزب العربي الديمقراطي الناصري(١٣٨)، والمتابع للحياة السياسية والمدنية في مصر يستطيع أن يستنتج أن فاعلية معظم الأحزاب وخاصة الصغيرة منها ضعيفة للغاية وذات أثر شبه معدوم اجتماعياً، حيث تعاني الأحزاب بصفة عامة من التنافس من أجل السلطة فقط، وسيادة النخبة من الأعضاء فيها، ووجود أزمات ديمقراطية داخل هذه الأحزاب (١٣٩).

ب- **النقابات المهنية والاتحادات العمالية:** يبلغ عدد النقابات المهنية في مصر نحو ١٩ نقابة تضم ما يصل إلى ٣,٩ مليون عضواً وفقاً لإحصاء عام ٢٠٠٠م (١٤٠)، والجدير بالذكر أن العضوية إجبارية في أغلب النقابات المهنية، وبالتالي فإن مؤشر عدد الأعضاء لا يعتد به كثيراً في مناقشة التطور في بنية هذا النمط من مؤسسات المجتمع المدني، فالأهم هو المشاركة التطوعية من جانب الأعضاء في مختلف أنشطة الجماعات المهنية للقوى الاجتماعية والسياسية في النقابة (١٤١)، ومنها اتحاد نقابات العمال، وتمارس تلك النقابات أنشطة تهدف إلى تأمين حقوق العمال وحماية مصالحهم والارتقاء بهم إلى المستويات العالمية التي حددتها المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي تعترف بحقوقهم في التنظيم والتفاوض الجماعي مع أصحاب الأعمال بهدف تأمين حقوق العمال (١٤٢)،

فالنقابة المهنية هي اتحاد أو منظمة تضم أبناء مهنة واحدة، وتسعى للحفاظ على شرف المهنة والارتفاع بمستواها وتطويرها، كما تسعى للحفاظ على مصالح الأعضاء.

ج- **الجمعيات الأهلية**: يبلغ عدد الجمعيات الأهلية في مصر ٤٥٩١ جمعية وفقاً لتقرير التنمية البشرية بمصر لعام ٢٠٠٣م [١٤٣]، وتأتي محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والشرقية كأكثر المحافظات من حيث عدد الجمعيات الأهلية وذلك على هذا الترتيب، وقد حدد القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٦٤م مجالات عمل الجمعيات الأهلية في أربعة عشر مجالاً منها الخدمات الثقافية والعلمية والدينية، والتي يندرج تحتها أنشطة تعليم الكبار [١٤٤]، وجاء القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م ليحدد السمات الأساسية للجمعيات الأهلية، ومنها منع أي دعم مالي من الحكومة للجمعية، وأن تكون المنظمة غير ربحية [١٤٥]، وقد نتج عن ذلك زيادة الرقابة على هذه الجمعيات وأنشطتها مما انعكس بالتالي على أنشطة تعليم الكبار التي تتولاها الجمعية. ولقد شجعت الحكومة الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية للمشاركة في التعليم بوجه عام والتعليم الأساسي بوجه خاص، ومن مظاهر ذلك إنشاء إدارة خاصة بوزارة التربية والتعليم لهذه الجمعيات الأهلية، وصدر القرار الوزاري رقم ٣٠ وتاريخ ٣/ ٢/ ٢٠٠٠م الذي سمح للجمعيات الأهلية بالمشاركة في إنشاء مدارس خاصة على نظام مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع، والمدارس الصغيرة في عقد شراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية بهدف تدعيم هذه الجمعيات لتلعب دوراً في العملية التعليمية [١٤٦]

د- **جمعيات رجال الأعمال**: وتعكس تلك المنظمات أنشطة جديدة لمؤسسات مدنية، حيث a تمارس دوراً حيوياً في الحياة بصفة عامة، وهناك دور متزايد لرجال الأعمال في المجال الاجتماعي من خلال الإسهام في تمويل أنشطة بعض الجمعيات الأهلية والخيرية، وتوفير بعض الخدمات للفئات الضعيفة وغير القادرة كالتعليم والعلاج والإسكان [١٤٧]، ويبلغ عدد جمعيات رجال الأعمال في مصر ٤٠ جمعية وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٧ تتركز أغلبها في القاهرة والإسكندرية [١٤٨]، ويمكن

أن يكون لهذه الجمعيات دور متعاظم في خدمة مجالات التعليم وبخاصة تعليم الكبار، ولكن ترتبك أنشطة هذه الجمعيات في الغالب بالمصالح الخاصة.

هـ- **منظمات الدفاع عن حقوق الأفراد:** وتتركز أنشطة هذه المنظمات في المجال السياسي بصفة أساسية، وكذلك المجال القانوني.

٦- تخطيط تعليم الكبار في مصر

تستند فلسفة تعليم الكبار إلى عدد من المبادئ هي: (١٤٩)

أ- أن قدرة الأفراد على تعليم الجديد ليست وقفا على المراحل المبكرة من حياتهم، كما كان يشيع الاعتقاد في الماضي.

ب- تكمل استمرارية الأفراد في التعليم على مدى حياتهم تحقيق ديمقراطية التعليم التي تنشدها العديد من الجمعيات.

ج- لم تعد مهمة التعليم قاصرة على إعداد الأفراد للحياة، لأن الحياة ذاتها في تغير دائم، بل أصبحت مهمة تجديد الحياة برمتها، مما يعني إزالة كافة القيود بين التعليم والحياة.

د- أن الهدف من التعليم بالنسبة للتعليم غير الرسمي لا يتركز في تزويد الفرد بكمية معينة من الحقائق يستوعبها أو يحفظها بغرض استرجاعها فيما بعد وإنما تتكون لدى الفرد طرق التفكير العقلاني والقدرة على النقد.

هـ- يسعى تعليم الكبار إلى تحقيق شمولية تعليم الأفراد عبر المحورين الرأسي والأفقي فبالنسبة للأول يكون التعليم موزعا على مدى مراحل حياة الفرد حسب احتياجات كل مرحلة، وبالنسبة للمحور الأفقي، ففي سياق مرحلة النمو الواحدة التي يجتازها الفرد يقتضي حسن التكيف تكاملا في الجوانب المختلفة للشخصية.

و- يتيح تعليم الكبار أنماطا وأشكالا متعددة لاكتساب الفرد للمعرفة بديلة عن صور التعلم التقليدية المتمركزة حول المعلم والمنظمة التعليمية إلى التعلم العرضي بشكل غير مقصود.

ز- يوجه تعليم الكبار إلى التلاحم مع حاجات المجتمع، وحساسا مع كل تغير يحدث في المجتمع ومستوعبا لكل جديد يطرأ.

ح- يستند تعليم الكبار على مبدأ "المرونة" في الوقت والمكان والمحتوى وتقنيات التعليم، حيث لا يمكن أن تتحقق استمرارية الأفراد في التعليم في ظل قيود صارمة تثبط حماسهم، ومن ثم يصبح على المؤسسات التعليمية المختلفة أن تتخفف من جمود اللوائح والأنظمة، وتبدي تفهما لحاجات الأفراد، ومرونة فيما تأخذ به من أنظمة للقبول والاختبار والتوزيع.

ط- يولى تعليم الكبار اهتمام واضحا بزيادة قدرة الأفراد على التكيف مع الظروف والمتغيرات المتلاحقة من حولهم سواء في مجال العمل أو العلاقات العائلية، وتأكيد التوازن النفسي لديهم.

ي- يعني تعليم الكبار أدوارا جديدة بالنسبة للمعلم، حيث يصبح مشاركا في التعليم أكثر منه موجها لتعليم الآخرين.

٧- مجالات تعليم الكبار

توجد العديد من مجالات تعليم الكبار منها: (١٥٠)

أ. محو الأمية: حيث يهدف هذا المجال إلى تعليم الأميين الكبار الذين حرموا من التعليم، أو لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالتعليم المدرسي، وقد تطور هذا المفهوم من مجرد محو الأمية الأبجدية إلى مفهوم التعليم الوظيفي الذي يستهدف رفع كفاءة الفرد الإنتاجية، بعد أن كان التركيز منصبا على آليات القراءة والكتابة.

ب. التدريب المهني، ويهدف إلى تمكين الفرد من إتقان مهارته والتكيف مع ظروف عمله، والارتقاء بمستوى مهارته وتمكينه من تبديل مهنته واكتساب مهارات جديدة، ويدخل في هذا المجال التدريب التحويلي والتأهيلي والتدريب الارتقائي، وغير ذلك من مجالات التدريب الأخرى.

ورغم انتشار مراكز التدريب المهني على مستوى الجمهورية وتقديم خدماتها إلا أنها لا زالت كأحد أنواع تعليم الكبار تفتقد إلى التنظيم وإيجاد هيكل خاص بها، وكذلك تنسيق العلاقة بينها وبين مؤسسات التعليم الرسمي.

ج. التثقيف الصحي: وقد ظهر هذا المجال كأحد أنواع تعليم الكبار التي تقدم للكبار عندما لوحظ انخفاض المستوى الصحي لدى فئات عريضة من السكان، إضافة إلى التطور الكبير في المجال الطبي، وضرورة أن يحصل كل فرد على قسط من الثقافة الصحية تمكنه من الوقاية من المرض، وتكسبه الاتجاهات الصحية المناسبة.

د. الإرشاد الزراعي: وقد ظهر هذا المجال بوصفه أحد المجالات الهامة في تعليم الكبار، وخاصة في ضوء التطورات المتلاحقة في مجال الزراعة، وأهمية تدريب الفلاحين المزارعين على التقنيات الجديدة فيه.

هـ. التثقيف الديني والاجتماعي والسياسي، ويهدف هذا المجال إلى تزويد الأفراد بالأفكار والمعلومات التي تساعدهم على القيام بدورهم الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وتعديل بعض اتجاهاتهم ومفاهيمهم الخاطئة، سواء فيما يتعلق بثقافتهم الدينية وعلاقاتهم الاجتماعية ومفاهيمهم السياسية، وربما تمكنهم من القيام بدور فعال في تطوير مجتمعهم ومشاركتهم مشاركة إيجابية في تسييره.

و. الدراسات التكميلية والتعويضية، ويهدف هذا المجال إلى تقديم طائفة عريضة من البرامج التعليمية في مختلف المجالات والمستويات للأفراد الذين نالوا قسطا من التعليم المدرسي، ولكنهم عجزوا عن مواصلة التعليم الرسمي لسبب أو آخر ثم رغبوا في استكمال تعليمهم أو الحصول على مزيد من التعليم وفقا لقدراتهم ورغباتهم.

ز. الثقافة العمالية، ويهتم بهذا المجال بخدمة قطاع معين من قطاعات المجتمع وهو قطاع العمال، وذلك بتزويدهم بما يحتاجون إليه من معارف وأفكار تتصل بحقوقهم وواجباتهم وتنظيماتهم ونشاطاتهم النقابية، كما يهتم بتدريب وإعداد القيادات النقابية القادرة على أداء دورها زادت أهمية النقابة العمالية في ظل التطورات الصناعية والاقتصادية والتكنولوجية، وزيادة مشاركة الفئات العمالية في تسيير مجتمعاتها.

ح. التثقيف الأسري، ويهتم هذا المجال بخدمة قطاع الأسرة بوجه عام وتثقيف المرأة من النواحي المنزلية ورعاية الطفولة، وتدعيم مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد زادت أهمية هذا المجال بالنظر إلى ارتفاع مستويات تعليم المرأة، وتنامي دورها ومشاركتها في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

ط. التثقيف الفني والجمالي، ويهدف هذا المجال إلى تنمية الذوق الفني والجمالي لدى القطاعات العريضة من أفراد المجتمع، وتمكينهم من التمتع بجوانب الجمال في الطبيعة والإنتاج الفني للأفراد من فنون تشكيلية أو فنون أخرى كالموسيقى والغناء، والهدف هو المساهمة في تكوين مجتمع يقدر الجمال بمختلف صوره ويتذوقه ويتمتع به.

ي. التثقيف البيئي، ويهتم هذا المجال بجميع النشاطات التي تستهدف الحفاظ على البيئة وتنميتها وتطويرها وصونها من عوامل التعرية لها، ويدخل في ذلك برامج التعليم المروري، واستخدام الطاقة، والحفاظ على الخضرة والأشجار، والتعامل الحضاري مع الأفراد والجامعات، وصون الأفراد من التلوث السمعي والبصري وتدهور حالة الهواء والماء.

ويشير الواقع المصري إلى وجود هذه المجالات ضمن تعليم الكبار، ولكن تفتقد إلى التنظيم الإداري ووجود هياكل ثابتة، ووجود تنسيق بينها وبين مؤسسات التعليم الرسمي.

ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك فيما يتعلق بالتنسيق بين الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار والمنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار، فإن ذلك يأتي في إطار التغييرات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم، وقد أفضت تلك التغييرات إلى العديد من المظاهر الحياتية بالمجتمع ومنها على سبيل المثال لا الحصر، سقوط مبدأ التخطيط المركزي والقطاع العام والقطاعات المملوكة للحكومة لتفسيح المجال أمام السوق وآلياته، وإذا كان هذا قد أدى إلى تراجع دور الدولة في مجالات الإنتاج والتوزيع والتنظيم، بحيث أصبح من شروط التعاون الدولي في العصر الراهن خصخصة الإطارات الوطنية، ليتحول العالم إلى قرية صغيرة قائمة على المبادرات الفردية وقوى العرض والطلب، وكل هذه الظروف تضع عبئا خاصا على كاهل الدولة مما يستوجب ضرورة تخطيط أسلوب الاعتماد على الذات من خلال التنظيمات غير الحكومية باعتبارها صورة تجمعية للعمل الخاص والجهود الفردية. (١٥١)

٨- معوقات تفعيل المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار:

مما سبق بدراسة وتحليل دور المنظمات غير الحكومية وأنشطتها في تعليم الكبار نجد بعض العوامل المعيقة للمنظمات غير الحكمية في العمل التعليمي بصفة عامة وتعليم الكبار بصفة خاصة وهي:

أ. حدود العلاقة مع الحكومة: حيث دأب الخطاب الرسمي الحكومي على تحديد دور المنظمات غير الحكومية في الخدمات، والأعمال التطوعية، ومواجهة مشكلات الزيادة السكانية والتطرف الديني والوحدة الوطنية والبيئة والمخدرات وغيرها من المشاكل الحياتية (١٥٢)، وقد أدت القوانين المنظمة للمنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية إلى زيادة سيطرة الحكومة على هذه الجمعيات وأنشطتها، وقد أكدت دراسات أن الدولة تشارك بدور رئيس في تشكيل المنظمات غير الحكومية، مما يفقد الجمعية أو المنظمة الطابع الأصيل المميز لنشاط المنظمات غير الحكومية، ألا وهو التحرر من السيطرة الحكومية (١٥٣).

ب. انحسار العمل الثقافي: وقد نتج ذلك بسبب هيمنة العمل السياسية الدعائي على أعمال الجمعيات الأهلية، في محاولة منها لمقاومة القيود الحكومية عليها في هذا المجال وحصر نشاطاتها في العمل الخدمي المحدود فقط.

ت. ضعف الوعي لدى المنظمات غير الحكومية بمهام المنظمات: حيث من خلال نتائج دراسة أن الجمعيات الأهلية تهتم بالدرجة الأولى بالرعاية الاجتماعية والمعيشية ثم الأنشطة الدينية، بينما تراجعت الأنشطة الثقافية والتعليمية غير النظامية، وكذلك التنموية بشكل عام [١٥٤]، ويدل ذلك على وجود وعي ضعيف بأدوار المنظمات غير الحكومية وأدوار أخرى مستقبلية تهتم بالتنمية في المقام الأول.

ث. ضعف المساهمة الطوعية والمشاركة في العمل العام: فيوجد تقلص شبه مستمر في أعداد المتطوعين للخدمة في العمل العام، والإحجام عن تسديد الاشتراكات، وغياب مشارك الشباب في عمر أقل من ٤٠ سنة [١٥٥].

ج. ضعف الاتصال بين المنظمات غير الحكومية وفئات المجتمع: حيث يغيب الجهد الاتصالي الفعال لهذه الجمعيات، في حين يحتاج الجمهور لفك غموض كثير من المصطلحات التي تغزو الحياة العامة مثل: سوق العمل، والتنمية البشرية، وغيرها من المصطلحات، هذا إلى غياب للدور الإعلامي لهذه الجمعيات والمتمثل في إصدار نشرات أو مجلات دورية أو غير ذلك.

٩- نوعية خريج مؤسسات تعليم الكبار

تتعدد أنواع تعليم الكبار، وتكون مخرجات هذه الأنواع من التعليم في نوعية الدارس والمتدرب، ومدى تأثير هذا النوع من التعليم أو التدريب فيه وفي حياته.

ويلاحظ وجود خطط تضعها مؤسسات تعليم الكبار وهي الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار تستهدف محو أمية فئات عمرية ١٥- ٣٥ سنة، ٣٥- ٤٥ سنة من عام ٩٢/ ١٩٩٣ حتى

٢٠٠١/ ٢٠٠٢، وأنه يدخل ضمن أهداف برامج محو الأمية التي تنظمها الهيئة للوصول بالدارسين الأميين إلى مستوى نهاية الصف الخامس الابتدائي وتوظيف ما اكتسبوه في الإطلاع ومواصلة التعليم، وأنه ضمن أهداف الهيئة فتح مراكز وفصول لتعليم الكبار وتأهيلهم في مرحلة ما بعد محو الأمية، إلا أن ما تم إنشاؤه من هذه المراكز والفصول قليل بسبب تركيز الجهود على محو الأمية. (١٥٦)

ورغم أن الهيئة تصدر مجلة وبعض المطبوعات التي تعمل على تعزيز المكون الثقافي لمن تحرروا من الأمية مما يشجعهم على مواصلة التعليم، إلا أنها قليلة العدد وتوجد إجراءات تنظيمية معوقة في سبيل الالتحاق بفصول محو الأمية مثل تقديم شهادة ميلاد وشرط السن، مما يحرم عدداً كبيراً من الالتحاق. وكذلك تعارض برامج الدراسة بمحو الأمية مع مواسم الزراعة والحصاد وتعارض توقيتاتها اليومية – المشابهة للتعليم الرسمي- في تسرب الدارسين وعدم مواصلة التعليم. وكذلك فإن اختيار المعلمين لهذه البرامج من الخريجين والمتطوعين الذين ليس لديهم خبرة سابقة بالتدريس، أو من معلمي المرحلة الابتدائية الذين لم يسبق لهم تدريس الكبار ومعتمدين على الأساليب التقليدية في التدريس مما يقلل كفاءة هذا النوع من تعليم الكبار تقل. (١٥٧)

وبالنسبة لنوع آخر من تعليم الكبار –وهو مدارس الفصل الواحد- فيلاحظ أنه تم إنشاء ٣٠٠٠ مدرسة عام ١٩٩٣ في الكفور والنجوع والعزب التي لا تصل إليها الخدمات التعليمية، ويقتصر القبول بها على الفتيات الأميات في الشريحة العمرية ٨-١٤ سنة، وأنه يدخل ضمن أهداف هذه المدارس تمكين الدارسات من الإسهام في مشروعات التنمية وتهيئتهن للحياة الأسرية وتكوين الاتجاه لديهن نحو اكتساب مهارات التعليم الذاتي والاستمرار في التعليم. وأنه اشترط للقبول بهذه المدارس أن يكون سن الدارسات بين ٨- ١٤ سنة مع تفضيل الأصغر سنا، وتؤدي الإجراءات الروتينية والتنظيمية عائقاً أمام تقدم عدد من الأكبر سنا وساقطات القيد. (١٥٨)

وتوجد عقبات ومعوقات أيضا بالنسبة لاستمرار الدارسات في المرحلة الإعدادية، حيث اشترط الالتحاق بالتعليم الإعدادي المهني مما يعتبر قيد على الدارسات اللاتي يرغبن في الالتحاق بالمدارس

الإعدادية العامة، وأن مناهج ومواد الدراسة لا ترتبط بميول واحتياجات واتجاهات الدارسات وكذلك عدم ملاءمتها للبيئات المختلفة التي يعشن فيها، ولا زالت طرق التدريس فيها تعتمد إلى حد كبير على الحفظ والتلقين وتتجاهل التعلم الذاتي. (١٥٩)

وبالنسبة لنوع آخر من تعليم الكبار وهو نظام التلمذة الصناعية حيث تشرف مصلحة الكفاية الإنتاجية على مراكز التدريب المهني التي تسير وفقا لنظام التلمذة الصناعية سواء المراكز التابعة لها أو التابعة للشركات الصناعية ويلاحظ في هذا النوع من التعليم، أن الأهداف المعلنة لنظام التلمذة الصناعية خلت من الإشارة إلى أن توصل أو تنسيق أو تعاون بين هذا النظام وغيره من نظم التعليم (الرسمي) مثل النص على تهيئة الدارسين لاستكمال الإعداد المهني ومواصلة التعليم أو تهيئة الدارسين للاستفادة مما تقدمه برامج التعليم الفني والتقني. ولا يوجد ترابط أو تكامل سواء فيما بين مراكز التلمذة الصناعية مع بعضها البعض فيما بين هذه المراكز والتعليم الفني. (١٦٠)

وتوجد علاقة تباعد وانفصام بين مراكز التلمذة الصناعية مع التعليم الصناعي، وكان من الممكن لهذه المراكز الاستفادة من الإمكانات البشرية المتوافرة لدى المدارس الصناعية عن طريق ندب المعلمين تربويا من خريجي الشعبة الصناعية وكليات التعليم الصناعي والاستعانة بهم في التدريس بدلا من أصحاب المعاشات والعاملين بمصلحة الكفاية الإنتاجية وهم غير مؤهلين تربويا فضلا عن تبادل الخبرات فيما يتعلق بالمناهج وتطويرها. (١٦١)

نقترح دراسات إعادة صياغة أهداف الثقافة العمالية، بحيث تكون هناك أهداف للتثقيف العام، وأهداف للتثقيف المتخصص، والعمل على إحداث نوع من التكامل بين برامج التثقيف العام الذي يقدم في مراكز الثقافة العمالية، وبين برامج التثقيف المتخصص الذي يقدم من المؤسسات الرسمية (المعاهد المتخصصة) وبين البرامج التي تقدم في الجامعة العمالية لتحقيق أهداف التعليم المستمر. وأن يتم إلزام الشركات والمؤسسات العالية بإعداد خطة سنوية لتثقيف العمال على أن يحضر العامل دورة تثقيفية واحدة على الأقل في السنة، والعمل على تنويع البرامج التثقيفية بما يتناسب مع الاحتياجات

المهنية والثقافية، وأهمية متابعة الدارسين بعد نهاية البرامج التثقيفية، وإمدادهم بصفة دورية بالمعلومات الحديثة، وأهمية تخطيط مواعيد بدء ونهاية المحاضرات في البرنامج التثقيفي بحيث تكون مناسبة لظروف العمال. وأن تكون هناك صيغة للتعاون بين المنظمة الثقافية العمالية والجامعات، وفتح قنوات التعليم المستمر بين المنظمة وبين المعاهد العليا والجامعات. (١٦٢)

١٠- التنسيق بين مؤسسات تعليم الكبار والتعليم الرسمي:

وفيما يتعلق بالتنسيق بين منظمات تعليم الكبار -على سبيل المثال الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار- وعدد من الهيئات الرسمية الحكومية، فبالنسبة للجامعات فإن ثمة مؤشرات تشير إلى ضعف ذلك التنسيق، لعل من أهمها أن كثيرا من كليات التربية بالجامعات المصرية تنشئ حتى الآن أقساما لتعليم الكبار أو شعبا لتخريج معلمي الكبار فيما عدا كلية التربية بالفيوم جامعة القاهرة، وتجدر الإشارة أن جامعة أسيوط أدخلت ضمن مقررات شعبة التعليم الأساسي بعضا من ذلك، كما أنشأت دبلوماً مهنياً متخصصاً في تعليم الكبار مدته سنة دراسية واحدة وكذا كلية التربية جامعة عين شمس ومعهد الدراسات التربوية. ولعل ضعف اهتمام الجامعات والمؤسسات المنوطة بإعداد المعلم في التنسيق مع مؤسسات وهيئات تعليم الكبار أدى إلى نقص واضح في أعداد الأطر المدربة والمؤهلة على قيادة العمل في تعليم الكبار. (١٦٣)

أما عن مظاهر التنسيق بين جهود مؤسسات تعليم الكبار ممثلة في الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وبعض الوزارات كالزراعة والمواصلات والكهرباء والطاقة والصحة فإن الأمر لم يتعد السماح باستخدام ما لدى تلك الوزارات من مواصلات للوصول للمناطق البعيدة والريفية من قبل المسئولين عن العمل بمحو الأمية. (١٦٤)

أما فيما يتعلق بالتنسيق في العمل ذاته، فتكشف النتائج الإحصائية للخطة التنفيذية للدارسين عن ضعف أو غياب ذلك التنسيق، فعلى سبيل المثال تركزن جهود وزارة الداخلية في مجال محو الأمية في خمس محافظات (القاهرة- دمياط- شمال سيناء- البحر الأحمر- الإسكندرية) بإجمالي ٢٤٣٩

للمتقدمين حضر الامتحان منهم ٢٣٠٢ فردا ونجح منهم ٢٠٢٠، ولقد خلت المحافظات الأخرى من مثل تلك الجهود، مما يشير إلى ضعف التنسيق في توزيع جهود وزارة الداخلية على سائر محافظات الجمهورية. (١٦٥)

أما بالنسبة لجهود الثقافة العمالية فقد تركزت في محافظتين هما الغربية والقاهرة في حين تخلو المحافظات الأخرى من هذه الجهود.

خامساً: بدائل مقترحة لتطوير دور المنظمات غير الحكومية في إدارة تعليم الكبار في مصر

١- البديل الأول (الإصلاح التنظيمي)

تعتمد الفكرة الرئيسية لهذا البديل لإدارة تعليم الكبار في مصر على إدخال بعض التحديث، والتطويرات المشتقاة من تحليل إدارة تعليم الكبار في خبرات بعض الدول في إدارة تعليم الكبار وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في ذلك.

أ- أهداف البديل الأول:

توصل الباحث إلى أهداف هذا البديل لإدارة تعليم الكبار من خلال دراسة الخبرات العالمية في ذلك وتحليل دراسة الواقع، وتمثلت الأهداف في الآتي:

١) اعتماد التخطيط العلمي المستقبلي كأساس واستراتيجية عمل في منظومة تعليم الكبار.

٢) تنظيم الهيكل الإداري الذي يشمل مؤسسات تعليم الكبار سواء على مستوى الشركات والمصانع، وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية.

٣) تفعيل إسهامات المجتمع المدني ومؤسساته من خلال تقديم خدمات المجتمع المدني للفئات المحرومة من التعليم.

٤) تشكيل إدارة مراكز التدريب المهنية بالمدن الكبرى.

ب- تخطيط تعليم الكبار:

يتم تخطيط تعليم الكبار على ثلاثة مستويات: المستوى المركزي (القومي- المستوى الإقليمي- المستوى المحلي).

ويمكن إنشاء مؤسسات تتولى مهام تخطيط تعليم الكبار وهي:-

١) الإدارة المركزية للتعليم غير الرسمي، ويلحق بمكتب رئيس الوزراء، ويتولى صياغة خطط التنمية على المدى البعيد، والتنسيق بين خطط الوزارات المختلفة من أجل وضع صياغة خطط تعليمية موحدة.

٢) إدارة تعليم الكبار داخل وزارة التربية والتعليم: وتتولى هذه الإدارة وضع سياسات تعليم الكبار في المدارس والمعاهد والتنسيق بين التعليم الرسمي وغير الرسمي، وسياسات تدريب المعلمين، والتدريب المهني. وسياسات محو الأمية وتعليم الكبار.

٣) إدارة تعليم الكبار داخل الوزارات المعنية: ويكون هذا المكتب أو القسم داخل وزارة الصناعة والزراعة والداخلية الشئون الاجتماعية، والصحة والإسكان والتجارة الداخلية ويتكون هذا القسم من مسئولين من الوزارة المختصة ومسئولين من وزارة التربية والتعليم. ويتولى هذا المكتب المشاركة في إدارة تعليم الكبار داخل كل وزارة ووضع سياسات تعمل بها -في مجال تعليم الكبار- من حيث المناهج وسياسات القبول وتدريب المعلمين وإعدادهم وتعيينهم، والتقويم والامتحانات.

٤) إدارة تعليم الكبار داخل المجلس الأعلى للجامعات، وتتولى تحديد الدور الإشرافي للجامعات على المجالات الفرعية للتعليم غير الرسمي وتقييم العمل بها.

٥) إدارة تعليم الكبار في وزارة الإعلام، وتتولى البث الإذاعي والتليفزيوني التعليمي، وتحديد سياسة تعليم الكبار، وتحديد البرامج التعليمية المذاعة، ويشترك في هذه الإدارة مسئولون من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي. وتتولى الإشراف على القنوات التعليمية الفضائية والتي تبث من خلال القمر الصناعي، ووضع خطط للبرامج التعليمية المذاعة وتحديد عدد ساعات قنوات تعليم الكبار، وتوسيع تعليم الكبار ليشمل كل الفئات المحرومة على مستوى الجمهورية، والمشاركة في دعم التعليم الرسمي أيضا.

٦) إدارة تعليم الكبار بالمنظمات غير الحكومية، من خلال تشكيل هيكل تنظيمي يضم المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية العاملة في مجال تعليم الكبار.

ج–التنسيق مع إدارة التعليم الرسمي:

يمكن لإدارة تعليم الكبار المركزية مساندة ودعم التعليم الرسمي، من خلال تقديم برامج في المواد الدراسية المختلفة والأنشطة اللاصفية، والخبرات الحياتية (مثل حل المشكلات والتفكير الناقد) وفنون التعامل والتسويق، وذلك من خلال برامج إذاعية وتليفزيونية، ويشرف على إعداد هذه البرامج مستشارو المواد الدراسية وخبراء من وزارة التربية والتعليم.

ويمكن أيضا لإدارة تعليم الكبار عقد دورات وبرامج تدريبية للمعلمين والإداريين والإدارة المدرسية بالتعليم قبل الجامعي، حيث يسهم في التنمية المهنية.

وأيضا تحديد مستويات ومعايير الصفوف الدراسية المختلفة بالنسبة للدارسين في تعليم الكبار (مثل محو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك الدارسين بمراكز التدريب المهني) وكذلك معادلة شهادات التعليم الرسمي في المدارس والمعاهد المختلفة بالدراسة المعمول بها في مؤسسات تعليم الكبار.

د- البنية التنظيمية للإدارة المركزية للتعليم غير الرسمي

أ. الأقسام التنظيمية: السكرتارية، الشئون المالية والإدارية، شئون العاملين، تكنولوجيا التعليم، شئون تعليم الكبار بالوزارات، شئون تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم، الإشراف العام.

ب. أقسام العمليات: مركز تطوير تعليم الكبار للمجموعات النوعية، مركز التدريب المهني، مركز محو الأمية وتعليم الكبار، مركز شئون المرأة، مركز التثقيف العمالي، مركز التثقيف البيئي والصحي، مركز التعليم عن بعد، مركز التنمية المهنية والتدريب.

ج. أقسام الإشراف: المنظمات غير الحكومية، مركز تعليم الكبار على مستوى الجمهورية، مركز تعليم الكبار الإقليمي (بكل محافظة)، مركز تعليم الكبار على المستوى القروي.

هـ-متطلبات تطبيق البديل:

يتطلب تطبيق هذا البديل تحسين وتفعيل استخدام الإمكانات المادية والبشرية المجتمعية التي تتوافر في المنظمات غير الحكومية، ويتطلب تطبيق هذا البديل الآتي:

١) صياغة الرؤية: وتتطلب وجود رؤية حالية لواقع مشكلات التعليم الرسمي من حيث الإمكانات، والأداء العام، ويتطلب أيضا رؤية لإمكانات المنظمات الحكومية (وزارة التربية والتعليم، الوزارات الأخرى)، والمنظمات غير الحكومية وقدرتها على تنفيذ برامج تعليمية.

٢) نشر ثقافة العمل التطوعي: وتتطلب نشر ثقافة العمل الجماعي والتعاوني بما يهدف إلى التنسيق بين المنظمات المختلفة في سبيل دعم تعليم الكبار، وكذلك نشر ثقافة الاهتمام بتعليم الكبار كقناة رئيسية موازية للتعليم الرسمي تستوعب الخارجية والمتسربين منه، والتنمية المهنية والتدريب والتدريب التحويلي لخريجه، وتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي.

٣) الأهداف: وتتطلب مساهمة الجهات الحكومية بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والمنظمات الحكومية (الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والمنظمة الثقافية العمالية والجامعة العمالية وغيرها) والمنظمات غير الحكومية على وضع أهداف للتعليم غير الرسمي موحدة على كافة المنظمات.

٤) العمل الجماعي: ويعني إشراك كافة المسئولين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية في وضع الرؤية والفلسفة والأهداف وتخطيط سياسات تعليم الكبار.

٥) قضايا رئيسية: وهي: محو أمية الكبار، تمكين المرأة، زيادة الاستثمار من جانب القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المحلي، تعبئة الموارد.

٢- البديل الثاني (استمرارية الوضع القائم مع التدعيم)

تعتمد الفكرة الرئيسية لهذا البديل في إدارة تعليم الكبار وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في ذلك في مصر على استمرار الوضع الحالي مع وجود نسبة من الجهود الذاتية في عمل بعض الإصلاحات في هذا الشأن.

أ- الأهداف:

تنبثق أهداف هذا البديل من واقع مشكلات إدارة تعليم الكبار ومؤسساته حسب ما ورد في دراسة الواقع، وتتمثل الأهداف في الآتي:

١) التخطيط لمواجهة المشكلات الآنية فقط كأسلوب لتحسين مسار إدارة تعليم الكبار.

٢) استمرار الهيكل الإداري لمؤسسات تعليم الكبار كمؤسسات تابعة للجهات الرسمية مثل تبعية مشروع وجهود محو الأمية وتعليم الكبار للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتبعية مراكز التدريب المهني لوزارة القوى العاملة والشركات التي تتولى تمويل هذه المراكز.

٣) استمرار الجهود الأهلية في تعليم الكبار من خلال الجمعيات الأهلية غير الحكومية، مع وجود هامش للتعاون بينها وبين مؤسسات التعليم الرسمي.

ب- تخطيط تعليم الكبار:

يظل تخطيط تعليم الكبار بنفس المنوال على المستويات الثلاث:

١) مستوى الوزارات بإشراف الوزارات على مراكز التدريب المهني، أو مراكز الشباب أو قصور الثقافة الجماهيرية، أو إشراف وزارة الإعلام على القنوات التعليمية والراديو التعليمي.

٢) مستوى الهيئات التابعة لمكتب رئيس الوزراء، كالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٣) مستوى الجمعيات أو المنظمات الأهلية/ غير الحكومية، وتتولى الإشراف على أنشطة تعليم الكبار التابعة لها.

ويتولى كل مستوى من هذه المستويات الثلاث إدارة شئون مؤسسات التعليم الغير نظامي التي يشرف عليها من حيث: تعيين إدارة المنظمة، تعيين المعلمين، والمدربين، وضع نظم وبرامج الدراسة النظرية والعملية، وضع نظم التقويم والامتحانات، ويكون التمويل من الجهة التابعة لها المنظمة.

ج-التنسيق مع إدارة التعليم الرسمي

يتمثل دور مؤسسات التعليم الرسمي ممثلة في وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي، وأجهزتهما في الناحية الاستشارية، حيث يمكن لمؤسسات تعليم الكبار أو الجهات الرسمية التابعة لها وأن تأخذ بمشورة مؤسسة التعليم الرسمي فيما يخص الإشراف الفني والتربوي أو وضع برامج الدراسة.

د- البنية التنظيمية لإدارة تعليم الكبار

تتمثل البنية التنظيمية للتعليم غير الرمس ومؤسساته في هذا البديل في الشكل الآتي:

شكل رقم (٣) يوضح تصور مقترح للبيئة التنظيمية لتعليم الكبار

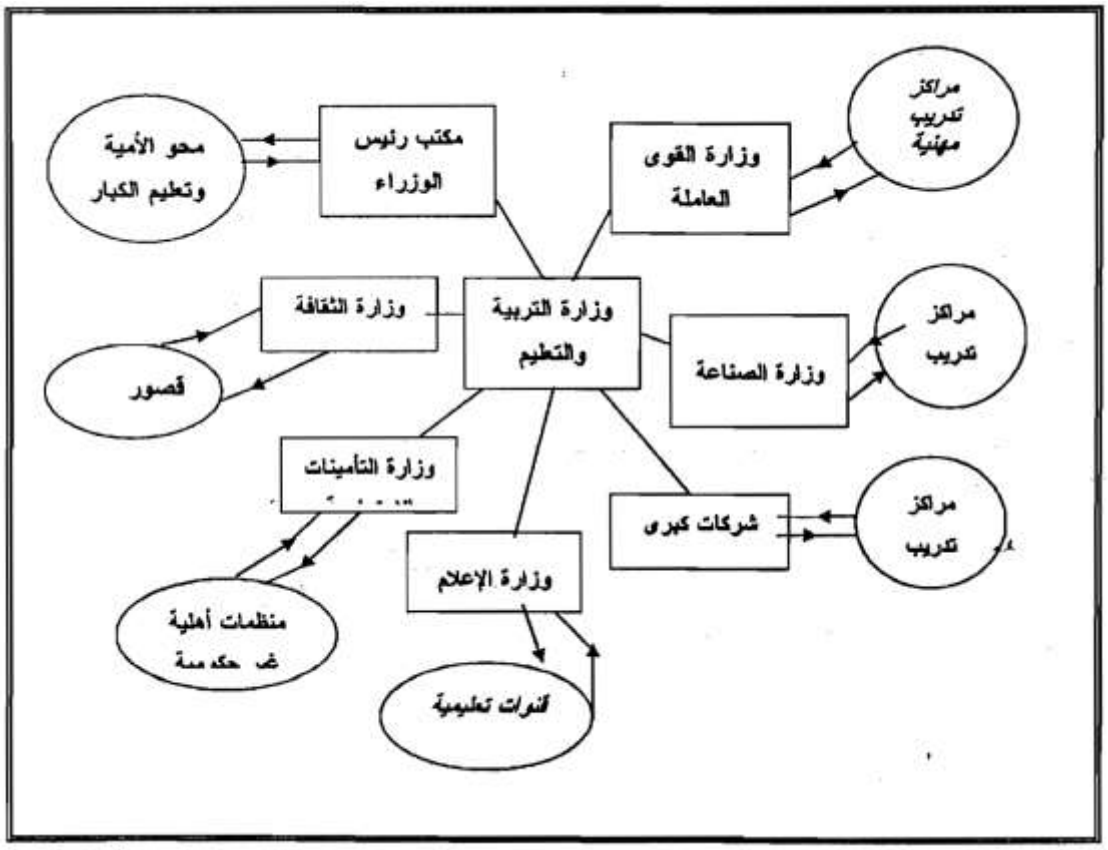

ومن الشكل السابق يتضح أن السهم المزدوج الموجود بين الجهة الرسمية ومؤسسة تعليم الكبار يدل على مدى الارتباط الوثيق بين الجهتين والهيمنة الكاملة على هذه المؤسسات.

هـ-متطلبات تطبيق البديل الثاني:

يتطلب تطبيق هذا البديل ما يلي:

- برنامج تعليم الكبار يوجد كبرنامج هامش للمتسربين من التعليم الرسمي، أو لمن لم يلتحقوا بهذا التعليم ويرغبون اكتساب مهنة معينة.

- تهدف برامج تعليم الكبار في هذا البديل إلى الحصول على مؤهل للخريج لكي ينخرط في سوق العمل ويمتهن إحدى المهن، فالحصول على شهادة محو الأمية من الدارس الكبير تعتبر هدفاً أساساً من التحاقه بمؤسسة تعليم الكبار التي تيسر له الحصول على هذه الشهادة.

- تكون برامج التعليم والتدريب بمؤسسات تعليم الكبار نمطية وتقليدية، ويتم فرضها وتقريرها من جانب الجهات الرسمية التي تتبعها هذه المؤسسات.

- لا تكون عملية التعليم في مؤسسات تعليم الكبار مستمرة، وتتوقف حسب تقدم الدارسين للالتحاق ومدى الإعلان عن هذه البرامج، وقد يبدأ البرنامج ثم يتوقف لعدم انتظام الدارسين.

٣- البديل الثالث (استيراد نموذج خارجي وتطويره)

تعتمد الفكرة الرئيسية لهذا البديل عن طريق تقديم بديل متطور آخر لإدارة تعليم الكبار ومؤسساته، وتستند فكرة هذا البديل على بعض نماذج تعليم الكبار وإدارته في بعض البلاد والتي وردت في تنظير هذا البحث.

أ. الأهداف:

يهدف هذا البديل إلى الآتي:

- اعتماد مركزية التخطيط للتعليم غير الرسمي من خلال هيئة موحدة تتبع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي.

- وجود هيكل إداري يشمل مؤسسات تعليم الكبار على جميع المستويات، ووجود هيراركية تسمح بتنظيم العمل في هذا الهيكل شاملة قنوات الاتصال وتحديد السلطات والمسئوليات.

- إنشاء هيكل للتطوع والعمل الأهلي المساهم في النشاط التعليمي الغير نظامي.

- تكوين مديريات لإدارة تعليم الكبار في المحافظات، وكذلك إدارات تلحق بالمدن والمراكز.

ب. تخطيط تعليم الكبار:

إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم (المركزية) وتقوم بالآتي:-

- وضع سياسات تعليم الكبار.
- وضع برامج الدراسة العملية والنظرية في مؤسسات تعليم الكبار.
- الرقابة والمتابعة على مؤسسات تعليم الكبار وإدارتها سواء على مستوى المحافظات أو مستوى المدن.
- الإشراف على القنوات التعليمية والمحطات الإذاعية التعليمية الأرضية منها والفضائية ووضع وتخطيط برامج العمل.
- حق اعتماد الشهادات والمؤهلات للخريجين الذين يجتازون الدراسة في مؤسسات تعليم الكبار.

ج. التنسيق مع إدارة التعليم الرسمي:

- تشكيل قسم/ شعبة داخل إدارة تعليم الكبار في الوزارة تتولى تنسيق العمل بين تعليم الكبار والتعليم الرسمي من حيث:
- تمويل برامج تعليم الكبار.
- الاستعانة بكوادر إدارية من التعليم الرسمي لتدير مؤسسات تعليم الكبار.
- الاستعانة بهيئات للرقابة والمتابعة على أنشطة وعمل مؤسسات تعليم الكبار.

د. البنية التنظيمية لإدارة تعليم الكبار.

شكل رقم (٤) يوضح مقترح للبنية التنظيمية لإدارة تعليم الكبار

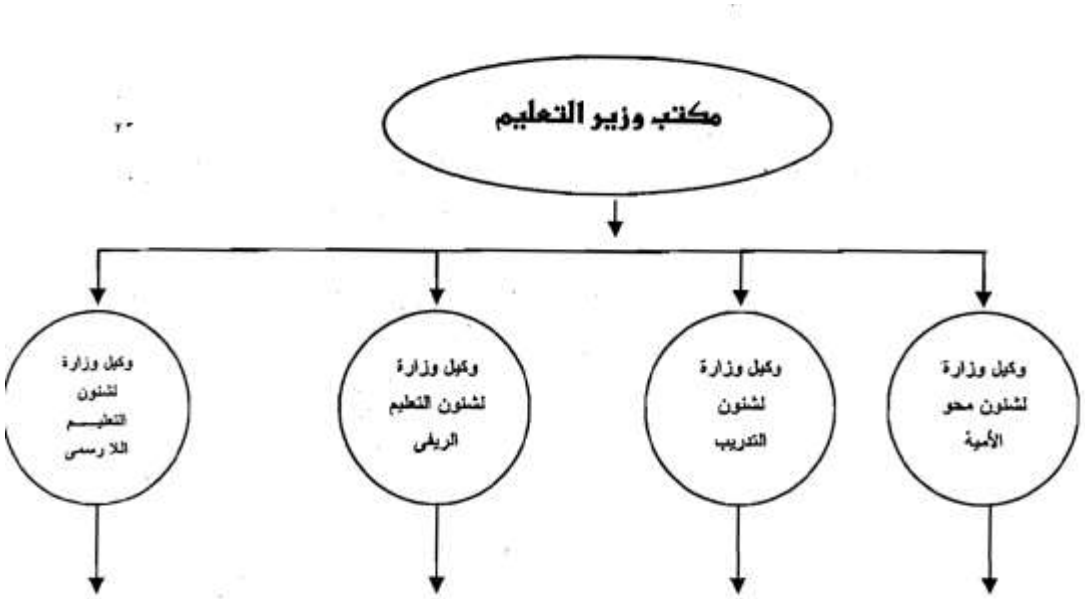

– الشئون المالية والإدارية	– شئون التعامل مع الوزارات الأخرى	– شئون المعلومات	– شئون المراة
– شئون الجمعيات الأهلية	– شئون تكنولوجيا التعليم	– شئون إعداد المدربين	– شئون التثقيف الصحي
– شئون التخطيط والمتابعة	– الشئون المالية والإدارية	– شئون الإعلام	– شئون التنمية المهنية
– شئون التمويل	– شئون التخطيط والمتابعة	– شئون التخطيط والمتابعة	– شئون التخطيط والمتابعة
– شئون الإعلام	– شئون الاعتماد	– شئون التمويل	– شئون التمويل.

ويتولى مستوى وكلاء الوزراء تخطيط سياسات تعليم الكبار على جميع المستويات والتنسيق بين العمل الرسمي وشبه الرسمي والأهلي والمتابعة والرقابة والتمويل.

هـ. متطلبات تطبيق البديل الثالث

يتطلب تطبيق هذا البديل تحسين وتفعيل استخدام إمكانات وزارة التربية والتعليم وتوفير الكوادر الإدارية. ويتطلب ذلك:

١) البحث والاستقصاء: من خلال تكوين قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة عن مؤسسات تعليم الكبار وإمكاناتها البشرية والمادية والتمويلية ونوعية الدراسة المقدمة بها وأيضا مشكلات تعليم الكبار.

٢) التغيير الثقافي: ويتطلب ذلك نشر ثقافة التعليم المستمر، والتعليم للجميع والتعليم للتميز، وبيان أهمية الالتحاق بمؤسسات تعليم الكبار سواء لمن لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم الرسمي أو من تخرجوا منه. وكذلك بيان أهمية التنمية المهنية، وتفعيل الدور التعليمي لأجهزة الإعلام.

٣) التعاون والتنسيق: ويكون ذلك بين وزارة التربية والتعليم والوزارات والهيئات الأخرى حتى يتم تيسير العمل وعدم وجود تعميدات إدارية، وذلك بوضع لوائح وقوانين لتسيير العمل.

٤) الاهتمام بالقضايا الرئيسية وتأتي على رأسها: التنمية المهنية، التدريب التمويلي، تكوين العمالة الماهرة، تعليم المرأة والارتقاء بها، محو الأمية، نشر التكنولوجيا.

المراجع والهوامش:

(١) سيسليا براسلافسكي: "التحديات والتغيرات الاجتماعية للتعليم في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة زينب النجار، مستقبليات، مجلة فصلية للتربية المقارنة (الملف المفتوح: الثباتية والتربية)، العدد ١١٨، المجلد ٣١، عدد، ٢٠٠١، ص١٥٥.

(2) M. Tight; Key Concepts in Adult Education and Training, Routledge, London, 1996, p.68.

(3) Mark. K Smith, Non- Formal Education, 2001, available at http://www.infed,org/lifelearning/b-life.htm. P.l.

(4) P. Coombs, The world Crisis in Education Oxford, University Press, 1985, p.87.

(٥) عبد الله عبد الدائم، التعليم العالي وتحديات اليوم والغد، دار المستقبل العربي، العدد ٢٢٧، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢٤.

(٦) رشدي طعيمة، تعليم الكبار: تخطيط برامجه وتدريس مهاراته، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢١- ٢٢.

(٧) راجع المواقع الآتية:

- http://www.ar.wikipedia.org/wiki
- http://jurispedia.org/index

(8) Rose Paulin, NGO provision of basic education: Alternative or Complementary- service delivery to support access to the excluded?, create pathways to access research, monograph no. 3, June 2007.

(9) Ibid.

(١٠) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، واقع تعليم الكبار ومستقبله في مصر، الدورة ٢٦، عام ٩٨/ ١٩٩٩، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣.

(١١) المرجع السابق.

(12) Barry Rutherford & Shelly H. Billings, family and community involvement in middle grades, ERIC Digest, the educator reference desk, Illinoi, ERIC no. 387273.

(١٣) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٢- ٢٠٠١ ط٣، مطابع الهيئة، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٨.

(١٤) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الأنشطة الرئيسية والإنجازات، مطابع الهيئة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٢٠- ٢١.

(١٥) عبد الله بيومي، تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية: الجهات- العقبات- التنسيق، أكاديمية البحث العلمي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٠١- ١٠٨.

(١٦) شاكر محمد فتحي وآخرون، التربية المقارنة: الأصول المنهجية والتعليم في أوربا وشرق أسيا والخليج العربي ومصر، دار بيت الحكمة للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٧٣- ٧٤.

(١٧) أحمد محمود عادل كاشف، دراسة للمشكلات التربوية في مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

(18) Mahmoud Aiz Eldin Abdel Hady, A Suggested Model for Community Participation of Public Education in Egypt, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Pittsburgh, U.S.A. 1990.

(١٩) أحمد شوقي وضياء زاهر، دور المشاركة الشعبية في إصلاح التعليم في مصر، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "مستقبل التعليم في مصر والمشاركة الشعبية"، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، القاهرة، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٢.

(٢٠) محمد جودة التهامي، دراسة مقارنة لنظم التعليم لما بعد محو الأمية في جمهورية مصر العربية وكوبا ونيجيريا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

(٢١) جمال الدهشان، المشاركة الشعبية في التعليم، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، "إدارة التعليم في الوطن العربي في عالم متغير"، في الفترة من ٢٢- ٢٤ يناير ١٩٩٤، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ص ص ١٧٣- ١٧٧.

(٢٢) شهيدة الباز، المشاركة السياسية في تنظيمات المجتمع المدني- دراسة ميدانية للجمعيات الأهلية بمحافظات بني سويف، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، ١٩٩٧.

(٢٣) سعيد جميل سليمان، الكبار والتعليم المستمر مدى الحياة في السياق المجتمعي المصري، في عبد الله بيومي، تطوير بعض أنظمة تعليم الكبار لتهيئة الدارسين للاستمرار في التعليم مدى الحياة- دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨.

(٢٤) عوض توفيق عوض، تطوير نظام محو الأمية لتهيئة الدارسين للاستمرار في التعليم مدى الحياة، في عبد الله بيومي، تطوير بعض أنظمة تعليم الكبار لتهيئة الدارسين للاستمرار في التعليم مدى الحياة- دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨.

(٢٥) ناجي شنودة نخلة، تطوير التلمذة الصناعية في إطار صفة التعليم المستمر- دراسة ميدانية في عبد الله بيومي: تطوير بعض أنظمة تعليم الكبار لتهيئة الدارسين للاستمرار في التعليم مدى الحياة- دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨.

(٢٦) نادية محمد عبد المنعم، تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية- دراسة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري في ضوء الخبرات المعاصرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٩.

(٢٧) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق.

(٢٨) عبد الله بيومي، مرجع سابق.

(٢٩) سامح جميل عبد الرحيم، المشاركة الأهلية في التعليم عن طريق المنظمات غير الحكومية- دراسة حالة عن مدينة ملوي، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد ٤، العدد ٣، يناير ٢٠٠١، ص ص ٤٥- ٩٨.

(٣٠) عبد السلام محمد علي الصباغ، تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

(٣١) عاطف بدر أبو زينة وأمل مختار قناوي، الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف- دراسة ميدانية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد ١٦، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ٦٧- ١٠٥.

(٣٢) سامية السعيد بغاغو وإيمان عبده حافظ، الخدمات التربوية والثقافية للجمعيات الأهلية في محافظة الغربية بين الواقع والممكن، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الأول، "مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة"، كلية البنات، جامعة عين شمس، في الفترة من ٢٥- ٢٦ يوليو ٢٠٠٢ المجلد ١، القاهرة ٢٠٠٢، ٢٠٥- ٢٥٨.

(٣٣) عايدة أبو غريب، المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم في الدول النامية، ورقة عمل للمؤتمر العلمي السنوي الأول، "مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة، كلية البنات، جامعة عين شمس، في الفترة من ٢٥- ٢٦ يوليو ٢٠٠٢ المجلد ١، القاهرة، ص ص ٢٨- ٥٨.

(٣٤) رضا عبد الستار عطية، التعليم غير النظامي للإناث في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، في عبد الله بيومي: تطوير بعض أنظمة تعليم الكبار لتهيئة الدارسين للاستمرار في التعليم مدى الحياة- دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨.

(٣٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، مؤتمر الإسكندرية- تعليم الكبار وتحديات العصر- خلاصة تقارير تقويم الإنجاز في مجال محو الأمية للدول العربية، الإسكندرية، نوفمبر ١٩٩٤.

(٣٦) رسمي عبد الملك رستم وآخرون، تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٣٧) عماد محمد محمد عطية، دور المؤسسات المجتمع المدني في حل بعض المشكلات المدرسية (دراسة ميدانية)، مجلة الثقافة والتنمية، السنة الخامسة، العدد (١١)، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص ٦٣- ١١٦.

(٣٨) عبد الخالق يوسف سعد، المشاركة المجتمعية المستدامة في التعليم للحد من مشكلات تمويل التعليم المصري في ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، "المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة- رؤية مستقبلية، الجزء الأول، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٧٣- ١٣٩.

(39) Bradley, C. Courtenay., Merriam, Sharan B., Baumgartner, Lisa M., "Witches Ways of Knowing: Integrative Learning in Joining a Marginalized group International, Journal of Lifelong Education, vol. 22, no .2, Mar/ Apr. 2003.

(40) Shoran B. Meriam & Mohamed, Mazanah, "flow Cultural Values Shape Learning in older adulthood: the case of Malaysia", Jn. Of Adult Education Quarterly, vol. 51, No. 1 Nov. 2000.

(41) Ron, Solovey, Hosen, and Dina, stern louis, "The Acquisition of Beliefs that Promote Subjective well- Being", Jn of Instructional psychology, vol. 29, No. 4, Dec. 2002 .

(42) Glen Coutts, & Rusling, Lorna, "Design Environment and Community Arts", Jn. Of Art - Education, vol. 55, No. 6, Nov. 2002.

(43) Greg Pearson, & uoung, A. Thmas, "Technically Speaking: why All Americans need to Know more abdat technology ", Jn. Ot the Technology Teacher, vol. 62, No. 1 Sept. 2002.
(44) Stephen Billett, "Towad aworkplace redagogy: Guidance, Paretic Pation, and Engagement", Jn. Of Adult Education Quaterly, vol. 53 No. 1, Nov. 2002.
(45) Thomas Rotolo, Trends in voluntary Associations Participation, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, D.A.I, Vol. 28, No. 2, June 1999, pp. 199-212.
(46) Stuart Hart, Report of the Study group on Basic Education, In Conference of the Global Network of Religious for Children (GYRC), Mary Knoll, New York, May 12-14, Available at: http://www.kirby.org

(٤٧) محمود أحمد عجاوي، تعليم الكبار: مفهومه وأهدافه، مجلة التربية المستمرة، العدد الرابع، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج العربية، البحرين، أبريل ١٩٨٢، ص ص ٢٧- ٤٣.

(٤٨) جمال محمد نوير، برامج ومجالات التربية غير النظامية وحاجة الريف المصري إليها، مجلة النيل، العدد ٣، يناير ١٩٨٠، ص ١٠.

(٤٩) يحيى هندام ومحمد مرسي وآخرون، تعليم الكبار ومحو الأمية: أسسه النفسية والتربوية، عالم الكتب، القاهرة، بد. ت، ص ١٢.

(50) M. Tight; Key Concepts in Adult Education and Training, Routledge, op. cit, p. 68.

(٥١) نجلة حسين مرتجي، نحو فكر جديد لإدارة العمل الأهلي في مصر، في مؤتمر المنظمات غير الحكومية والشرق أوسطية في إستراتيجية التنمية الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣.

(52) 'Manar M. Wafa, Reginal Nongovernmental Organizations and Human Rights in the Arab World, MA. Thesis, American University in Cairo, Cairo, 1991,p. 13.

(٥٣) مصطفى مجدي كمال، المشاركة الشعبية في التنمية، في "ورشة عمل المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٠.

(54) Mark. Smith, op. cit, p. 1.
(55) Canadian Comission for UNESCO, Renewing our Vision of adult Education, Discussion kit on the 5th. International Conference on Adult Education, Hamburg, 1997, fact sheet no. 4.

(56) P. Coombs, op. cit, p. 87.
(57) N.J. Colletta, "Formal, Non- Formal and Informal Education", In The International Encycalopedia vol. 2, p. 2364.
(58) Committee on culture and Education, Report of Non- formal Education, Doc. 8595, Socialist Group, Parliamentary Assembly, council of Eurpe 15 Dec 1999 in, http://assembly. Coe. Int/ Documents/ working Does/ doc99/ Edoc 8595, p. 3
(59) K. Ecclestone, "Care or control? Defining Learners" needs for life long learning" British Journal of Educational studies, Vol. 47, N.4, p.339.
(60) P, Belanger and A. Tuijnman, New Patterns of adult learning, Pergamon, N.Y., 1996, p.21.
(61) B. Pietrykowski; "Knowledge and power in adult education beyond Freire and Habermas", Adult Education Quarterly, vol.46, N.2, 1999, p.p. 89- 90.

(٦٢) عبد الرحمن بن سعد الحميدي، مدخل إلى علم النفس تعليم الكبار، الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٩٩٢، ص ص ٤٠- ٥٩.

(٦٣) هيا بنت سعد الرواف، تعليم الكبار والتعليم المستمر: المفهوم والخصائص والتطبيقات، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٢، ص ص ٢٣- ٢٧.

(64) Trevor Kerry and Janice Tollitt- Evans; Teaching in Further Education, lackwell, oxford UK, 1992, p.97.
(65) F. Youngman, The Political Economy of Adult Education, zed Books, London, 2000, p.28.

(٦٦) محمد أحمد عبد الدائم وعبد الله عبد الرحمن الكندري، تعليم الكبار ومحو الأمية: مفاهيم وتطبيقات، الطبعة الأولى، مؤسسة الابتكار للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٦، ص ٤٧.

(٦٧) رشدي طعيمة، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٦٨) المرجع السابق، ص ٤٠.

(69) M. Eraut "Non- Formal Learning Implicit learning and Tacit Knowledge", in: F coffield (Ed), the Necessity of Informal learning, Policy press Bristol, 2000, p. 10- 12.
(70) S. Billett, Learning through working life: interdependencies at work", Studies in Continuing Education, vol, 23, N. 1, 2001, p. 19- 35.
(71) D. Beckett and P. Hager, Life work and learning: Practice in Postmodernity, Routledge, London, 2002, p. 98.

(72) M. Hart, "The experience of living and learning in different worlds", Studies in Continuing Education, vol.20, N.2, 1998, p.l99.
(73) S.Graham- Brown, Education in The Developing World, Longman Harlow, 1994, p.74-76.
(74) G. Aired and B. Garvey; "learning to produce Knowledge: the contribution of mentoring", Mentoring and Tutoring, J., vol.8, N.3, 2000, p.268.
(75) P. Davies, "Formalising learning: The impact of accreditation", in F. coffiedl (Ed); the Necessity of informal learning, op. cit,.
(76) J. Bjornavold; "Making learning Visible: Identification assessment and recognition of non- Formal learning", vocational training: European Journal, vol. 22, 2001, p.30.
(77) Martina Fisher, Southeast European NGOs- for the Stability pact, Berghof Research Center for the constructive Conflict Management, sep. 2000.
(78) Ibid.
(79) Rose paulin, Op.Cit., p. 6.
(٨٠) طه الهمداني، رؤية واقعية للصعوبات الذاتية والموضوعية لدى المنظمات غير الحكومية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العام الأول للمنظمات غير الحكومية، المنعقد في صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، في الفترة من ١٦- ١٨ يوليو ١٩٩٨، ص ١٢.
(81) Yolande Miller, Grandvaux M. Welmond, and Joy Wolf, Evolving Partnerships: The Role of NGOs in Basic Education in Africa, U.S. Agency for International Development, July 2002.
(٨٢) أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي- دراسة للجمعيات الأهلية العربي، منظمة سيفكس بالتعاون مع لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٨٠- ٨١.
(83) Toursten Husen and T. Neville Postlethwaitei The international Encylopedia of Education, 2nd. Ed, vol.2, Pergamon, UK., 1994, p.6YY.
(84) http://www.shikshanic.nic.in/edsoyears/9q/3t9q.301.htm/p.l
(85) Clerence N. Stone and Others, Building Civic Capacity: The Politics of Urban Education Reform, University of Kansas, p.46, Available at http://www.ed.gov 1 .com/ngos.htm
(86) Stuart Hart, Op.Cit.
(87) Torsten Husen and T. Neville Postle thwaite, Op. Cit, p. 2027.
(88) Ibid., p. 2319.

(89) Committee on culture and Education, Op.Cit.
(90) Ibid., p. 7.
(91) Ibid., p. 2381.
(92) Torsten Husen and T. Neville Postle thwaite, Op. Cit., p. 613.
(93) Ibid., p. 654.
(94) Ibid., p. 741.
(95) Ibid., p. 876.
(96) Suhaine Bin Mahbar, Apec Young Leaders forum Workshop3; Education, Development and Business Incubation, Subtopic, Non-formal Education, in http:// www. Young leaders forum Org/ work/ ws3st2mala 004 suhaime. htm.
(97) Torsten Husen and T. Neville Postle thwaite, Op. Cit., p. 2039.
(٩٨) فاطمة مشهور، دور العمل التطوعي المسائي في اليمن- جذوره وآفاقه المستقبلية، اتحاد نساء اليمن، صنعاء، ١٩٩٨، ص١٦.
(99) N.J. Colletta, "Formal, Non- Formal and Informal Education", In The International Encycalopedia of Education vol. 2, op. cit., p p 613-654.
(100) DNFE, "Country Report- Thailand", Prepared for meeting of the Progtamme Advisory committee (PAC), Ayuthaya, Thailand, Nov.2000, p.3-5.
(101) Ministry of Education, Thailand's Education: Administration and system, available at http://www. Inter, Mua. Go. Th/ info/ Thailand, Html. p. 1-5.
(102) Ministry of Education, Educational Television, available at http://www. dNfe. Go. Th/ etv/ html/ e-001. Html. p.l.
(103) Ibid., p. 3-5.
(104) AGCU, HandBook for Adult learning Materials Devlopment at community level, ACCU and Unesco, 2001, p. 5.
(105) Madeline Wolley and Di Booker; ICI and Systems of Education: formal, Non-formal and lifelong, in Using ICT For quality teaching learning and effective Management, Report of the Seventh Unesco-AGEID international conference in' Education, Unesco Bangkok, 2002, p.39.
(106) Ministry of Education, Non-formal Education Department, available at http:// www. Nfe.go. Th/en. Htm, 2003, p.p. 1,2.
(107) Unesco Asia-Pacific Regional Bureau for education, (ICT) Information, communication and technology in teaching, learning in non-formal education, Thailand, 2003, www. Unesco. Org/

Bangkok/ education/ iCT/ Teaching- learning/ non formal- edu/thai. Htm, p. 1-3.

(108) DNFE, Basic information for Establishment of community colleges in Thailand. DNFE, Nangkok, 2001, p. l0-13.

(109) DNFE Annual Report, DNFE, Bangkok, 1995.

(١١٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- نتائج التعداد العامة للسكان والإسكان والمنشآت، القاهرة، ١٩٨٦.

(١١١) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تاريخ محو الأمية في مصر، الطبعة الأولى، المركز الإعلامي للدراسات والبحوث القومية والاستراتيجية، مطابع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٤٧٨، ٤٧٩.

(١١٢) المرجع السابق، ص ٤٨٣..

(١١٣) المرجع السابق، ص ص ٤٨٣- ٤٨٤.

(١١٤) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص٤.

(١١٥) عبد الله بيومي، تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية: الجهات، العقبات، التنسيق، مرجع سابق، ص ص ١٢١، ١٢٢.

(١١٦) المرجع السابق ٥، ٦.

(١١٧) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٤١.

(١١٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق.

(١١٩) نادر فرجاني، قضايا استراتيجية في محو الأمية وتعليم الكبار في مصر، ورقة بحثية غير منشورة، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٦.

(١٢٠) سعي جميل سليمان، مرجع سابق، ص٤٠.

(١٢١) المرجع السابق، ص ٤٢.

(١٢٢) رضا عبد الستار عطية، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(١٢٣) المرجع السابق.

(١٢٤) سعيد جميل سليمان، مرجع سابق، ص ٤٤.

(١٢٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق.

(١٢٦) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ص ٣٤، ٣٥.

(١٢٧) المرجع السابق، ص ٢١.

(١٢٨) سعيد جميل سليمان، مرجع السابق، ص ص ٥١، ٥٢.

(١٢٩) المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٣٠) المرجع السابق.

(١٣١) رضا عبد الستار عطية، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(١٣٢) المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(١٣٣) جمهورية مصر العربية، المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٤٣.

(١٣٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، دليل عمل المنظمات غير الحكومية بمحو الأمية وتعليم الكبار، تونس، ١٩٩١، ص ص ٩-١٠.

(١٣٥) فرغل عبد الحميد أحمد، "التنسيق بين الجهات المشاركة في الحملة القومية لمحو الأمية، في عبد الله بيومي، تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية: الجهات، العقبات التنسيق، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٢٤- ١٢٥.

(١٣٦) المرجع السابق، ص ١٢٦.

(١٣٧) ناجي شنودة نخلة، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(138) http://egyptststeinformationservice-publication.htm

(١٣٩) هويدا عدلي بطرس، المجتمع المدني في مصر- قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٣٨، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٠١.

(١٤٠) جمهورية مصر العربية، تقرير التنمية البشرية، التنمية المحلية بالمشاركة، معهد التخطيط القومي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مطابع الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦٧.

(١٤١) أماني قنديل، الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٩.

(١٤٢) ناهد عز الدين، المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥.

(١٤٣) أماني قنديل، تقرير حول "المجتمع المدني والتغيير السياسي والاجتماعي في مصر"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٣.

(١٤٤) جمهورية مصر العربية، قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، قانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية، الجريدة الرسمية، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٠.

(١٤٥) هويدا عدلي بطرس، التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، أطروحات جامعية لحقوق الإنسان، مجلد ٢، مركز القاهرة لبيانات حقوق الإنسان، القاهرة، ص ص ١٨٥- ١٨٦.

(١٤٦) وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم ٣٠ بتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٠ بالتصريح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصغيرة، مكتب الوزير، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١٤٧) أماني قنديل، الجماعات المهنية والمشاركة السياسية، في مصطفى السيد (محرر)" حقيقة التعددية السياسية في مصر- دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص ٣٤٨- ٣٤٩.

(١٤٨) جمهورية مصر العربية، بوابة معلومات مصر، دليل جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٧.

(١٤٩) رضا عبد الستار عطية، مرجع سابق، ص ص ٣٠٨، ٣٠٩.

(١٥٠) جمهورية مصر العربية، المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ص ٤٤- ٤٦.

(١٥١) سعيد جميل سليمان، وكمال نجيب، دور المنظمات غير الحكومية في تدعيم استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، تعليم وتحديات العصر، التقرير الختامي، لمؤتمر الإسكندرية السادس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦، ص ص ١٥٤، ١٥٦.

(١٥٢) جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، لجنة التعليم والبحث العلمي، مناقشات الخطة الخمسية الثالثة، مضبطة المجلس، الجلسة (٤٦)، القاهرة، ٩/ ٤/ ٢٠٠١.

(١٥٣) أحمد محمد عبد الغني، المشاركة السياسية في تنظيمات المجتمع المدني- دراسة ميدانية للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة فرع بني سويف، ١٩٩٧، ص ٢٢١.

(١٥٤) شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين- محددات الواقع وآفاق المستقبل، مؤتمر المنظمات الأهلية العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٤٩.

(١٥٥) أماني قنديل، التاريخ الاجتماعي والسياسي للجمعيات في مصر، في أماني قنديل وساره بن نفيسة، "الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص ٦٥.

(١٥٦) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الأنشطة الزمنية والإنجازات، مطابع الهيئة، القاهرة، ٢٠٠١.

(١٥٧) المرجع السابق، ص٢١.

(١٥٨) المرجع السابق.

(١٥٩) المرجع السابق، ص٣٠٧.

(١٦٠) ناجي شنودة نخلة، مرجع سابق، ص ص ١٩١- ١٩٢.

(١٦١) المرجع السابق، ص ١٩٣.

(١٦٢) عبد الله بيومي، تطوير نظام الثقافة العمالية لتهيئة الدارسين للاستمرار في التعليم مدى الحياة- دراسة ميدانية، في عبد الله بيومي، تطوير بعض أنظمة تعليم الكبار لتهيئة الدارسين للاستمرار في التعليم مدى الحياة، دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(١٦٣) فرغل عبد الحميد فرغل، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(١٦٤) المرجع السابق، ص ص ١٣٧- ١٣٨.

(١٦٥) المرجع السابق، ص ١٣٨.